

نحو معدلات أعلى للنمو الاقصادى فى مصر

جيفرى ساكس

ترجمة : د. سمير كريم
مراجعة : د. محمود محى الدين

المحاضرة المتميزة رقم "٣"

١، مايو ١٩٩٦

نحو معدلات أعلى للنمو الإقتصادى فى مصر

د. جيفرى ساكس

ترجمة: د. سمير كريم

مراجعة: د. محمود محيى الدين

المحاضرة المتميزة رقم "٣"

من مطبوعات

المركز المصرى للدراسات الإقتصادية

المحتويات

تقديم

نبذة عن المحاضر

القسم الأول: نحو معدلات أعلى للنمو الإقتصادي في مصر

- ١ - مقدمة
- ٣ - إرث الإشتراكية في مصر
- ١٠ - عوامل تحقيق النمو الإقتصادي المرتفع
- ٢٣ - تجربة النمو الصيني ودروس مستفادة لمصر
- ٢٥ - ما الذي يجب أن تقوم به مصر؟
- ٢٨ - الحاجة إلى استراتيجية شاملة للنمو
- ٣٠ ملحق ١: تعليق على تحليل الإنحدار المستخدم في الدراسة
- ٣٢ القسم الثاني: مناقشات وتعليقات على المحاضرة
- ٤٦ ملحق ٢: قائمة الحضور
- ٤٩ المراجع

ما هو الطريق الأمثل للتنمية؟ كثيراً ما يطرح هذا السؤال أو أسئلة مشابهة له مثل: لماذا لا تتبع مصر نماذج التنمية التي إتبعتها بعض النُمور الآسيوية مثل كوريا؟ أو لماذا لا تحذو مصر حذو ماليزيا للنهوض باقتصادها؟ وماذا عن تطبيق النموذج الصيني؟ إن طرح هذه الأسئلة ليس بالضرورة صحيحاً؛ فكل دولة لها ظروفها الخاصة، وإن تشابهت في نقاط إنطلاقها ومواردها الطبيعية فإنها تختلف في قيمها وثقافتها، وهكذا تظل هناك دائماً أوجه للإختلاف والتمايز. ما هي إذن الأسئلة التي يجب أن نطرحها لكي تضعنا على الطريق الصحيح للتنمية؟ في هذا الإصدار يحدد لنا الإقتصادي العالمي "جيفري ساكس" هذه الأسئلة ويحاول الرد عليها. فيسأل عن ماهية العوامل التي تؤدي لإختلاف معدلات النمو بين الدول، ويستفهم عن السياسات التي تؤدي إلى نجاح أو فشل هذه الإقتصاديات، ويستفسر عن مقومات برامج الإصلاح التي تنطلق بإقتصاد دولة ما إلى معدلات تنمية سريعة.

في البداية يسلم "جيفري ساكس" بأن الدور القيادي للدولة في عملية التنمية كان مناسباً في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، لما تميزت به هذه الفترة من سيادة أيديولوجية سياسية واقتصادية معينة. لكنه إتضح أن دول شرق آسيا وغيرها من الدول سريعة النمو، قد إتبعت استراتيجيات مختلفة عن ذلك تماماً. فقد إتمدت هذه الدول على القطاع الخاص كمحرك أساسي للنمو، وفي المقابل قطعت دور القطاع العام وخفضت معدلات الضرائب. وبالإضافة لذلك فتحت هذه الدول أسواقها أمام رأس المال الأجنبي والمنافسة العالمية.

وبناءً على هذه النتائج قدم ساكس عدداً من النصائح التي قد تساعد الإقتصاد المصري على اللحاق بركب الدول سريعة النمو. أثارت محاضرة ساكس أسئلة و تعليقات مختلفة، فقد تساءل البعض عن مدى تعارض الإسراع في عملية الإصلاح مع الإلتزامات الإجتماعية للدولة، وعلق البعض الآخر على نجاح التجربة الكورية رغم الإفتتاح الجزئي لأسواقها. كما جاءت مداخلات مشاركين آخرين معنية بدور الإستثمار الأجنبي في تنشيط النمو الإقتصادي.

إن قراءتي لمحاضرة ساكس وما تبعها من مناقشات تؤكد على أن الفرصة سانحة لمصر لزيادة معدلات نمو إقتصادها، إذ أنها تتميز بقربها من السوق الأوروبية كما تتمتع بقاعدة صناعية عريضة وثروة بشرية ضخمة، إلا أن استغلال هذه الفرصة يثير تحديات هامة أمام صانع القرار للوصول إلى معدل نمو مطرد يبلغ ٧% أو يزيد. فضلاً عن ذلك فقد نجح ساكس، من وجهة نظري، في طرح الأسئلة الصحيحة القادرة على تحديد المسار السليم للنمو والتقدم.

د. أحمد جلال

المدير التنفيذي

المركز المصري للدراسات الإقتصادية

نبذة عن المحاضر

جيفري ساكس

مدير معهد جامعة هارفارد للتنمية الدولية

يعد د. جيفرى ساكس من أهم الإقتصاديين في العالم، هكذا تحدثت عنه مجلة نيويورك تايمز، بينما أشارت إليه مجلة تايم في عام ١٩٩٤ بإعتباره " أكثر الإقتصاديين شهرة في العالم أجمع".

وقد تلقى د. ساكس درجاته العلمية من جامعة هارفارد، ثم إلتحق بالتدريس بها وأصبح أستاذاً في عام ١٩٨٣. وإلى جانب نشاطه الأكاديمي، قام بالعمل كمستشار إقتصادي لحكومات عدة في أمريكا الجنوبية، وشرق أوروبا، والجمهوريات السوفيتية السابقة، وآسيا. وفي أواخر الثمانينات قدم مشورته بشأن الإصلاح المالي الى حكومات كل من بوليفيا والأرجنتين والبرازيل وإكوادور وفنزويلا. وقد ساعد ساكس - بصفته مستشاراً لرئيس بوليفيا- في رسم وتنفيذ واحد من أكثر برامج التثبيت الإقتصادي تأثيراً، وقد أدى هذا البرنامج الى تخفيض معدل التضخم السنوي في بوليفيا من ٤٠٠٠٠٠ في المائة الى ١٠ في المائة.

أما إنجازاته التي حققها في أوروبا الشرقية فقد كان أهمها عمله مستشاراً اقتصادياً لحركة "تضامن" البولندية، وكذلك لأول حكومة لبولندا في الفترة التي تلت انهيار النظام الشيوعي، كما رأس فريقاً من المستشارين في أوائل التسعينيات لتقديم المشورة إلى الرئيس الروسي "بوريس يلتسين" بشأن التثبيت الإقتصادي الكلي والخصخصة وتحرير الأسواق والشئون المالية، كما قام بتقديم المشورة الى حكومات سلوفينيا وإستونيا ومنغوليا. وقد نشر ساكس عشرات من المقالات العلمية، الى جانب إسهامه في العديد من التقارير والنشرات الدولية. وتضم مجموعة كتبه المنشورة كتابه الجامع عن "الاقتصاديات الكلية في اقتصاد عالمي".

وقد نال د. ساكس كثيراً من الجوائز والتكريم، بالإضافة إلى عضويته في مجموعة "بروكنجز" للاقتصاديين، في مكتب الكونجرس لشئون الموازنة. وهو حالياً يبحث في مسألة تحول دول أوروبا الشرقية والجمهوريات السوفيتية السابقة إلى إقتصاد السوق، فضلاً عن أزمة الديون والسياسات المتعلقة بالإقتصاد الكلي.

القسم الأول

تحقيق النمو السريع: ماهو السبيل أمام مصر؟^١

١ - مقدمة

إن ما قامت به مصر من إصلاح اقتصادي في خلال السنوات الثلاثين الماضية لرفع مستوى المعيشة لم يكن كافياً، وهذا جعلها تتأخر عن كثير من الدول النامية الأخرى، ويوضح الجدول رقم (١) مقارنة بين الأداء الإقتصادي لمصر مع الأداء المماثل في سبع من

^١ يشكر المؤلف د. أحمد جلال، والمشاركين الآخرين على ملاحظاتهم وتعليقاتهم وإقتراحاتهم. كل ما بقي من أخطاء ينسب إلى المؤلف وحده. هذه المحاضرة تمثل جزءاً من مشروع أكبر عن الإصلاحات اللازمة للنمو، والذي شارك فيه د. أندرو وارنر من معهد هارفارد للتنمية الدولية. ويضم هذا المشروع بحثاً عن أفريقيا، وجنوب أفريقيا، ووسط أوروبا والهند وموزمبيق.

ولقد أصبح معروفاً الآن - وعلى نطاق واسع - أن الأداء الاقتصادي الضعيف نسبياً لمصر يرجع أساساً إلى الإستراتيجية الاقتصادية التي تم إختيارها واتباعها عقب ثورة ١٩٥٢. إن تلك الإستراتيجية - والتي يمكن أن يطلق عليها التصنيع تحت قيادة الحكومة كانت تقوم على أساس الحماية المفرطة والتخطيط المركزي والتنظيم القانوني لآليات الاقتصاد المحلي. لم يخفق التصنيع الحكومي في تحقيق ما كان يرجى منه فحسب من الناحية الاقتصادية، بل أسهم في شيوع عدم الكفاءة الإدارية، ويمكن ملاحظة هذا الإخفاق الشديد الذى تسبب فيه التصنيع الحكومي في جميع الدول النامية، كما أنه قد أدى بكثير من الحكومات إلى القيام بإصلاحات جذرية لإستراتيجياتها الاقتصادية. وبعد ربع قرن من النمو المطرد فى شرق آسيا، وعقد من النمو الأسرع فى دول نامية أخرى مثل شيلي وموريشيوس، وعديد من الدراسات عن النمو الاقتصادي المقارن، فإن جذور النمو الاقتصادي السريع تبدو واضحة.

ويقدم هذا البحث ملخصاً للدروس المستفادة من تلك الاقتصادات التى حققت نمواً سريعاً، كما يقدم تحليلاً مقارناً بين الدول (على أساس اقتصادى رياضى) لتحليل الإمكانيات الاقتصادية لمصر فى ظل عدداً من الخيارات البديلة للسياسة الاقتصادية فى المستقبل. وأهم النتائج التى تم التوصل إليها هى أن مصر يمكن أن تحقق نمواً اقتصادياً بنسبة أكبر من ٢.٦% للفرد سنوياً فى ظل إستمرار السياسات الحالية (والتي أدت إلى إصلاح نظام التصنيع الحكومي وإن كانت لم تقض عليه بعد) ولكنها يمكن أن ترفع من نصيب الفرد من النمو السنوى ٦.٣% سنوياً فى ظل إصلاحات شاملة للسوق. ولو أمكن تحقيق الزيادة فى معدل النمو السنوى للفرد من ٢.٦% إلى ٦.٣% سنوياً فإن ذلك سيؤدى الى زيادة تراكمية قدرها ١١٠% فى نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بعد ٢٠ سنة، وهو مايزيد عن ضعف نصيب الفرد وفقاً للمسار الحالى من إجمالي الناتج المحلي.

جدول رقم (١) معدلات النمو والمؤشرات الإجتماعية لمصر ومجموعة مختارة من دول النمو الاقتصادى المطرد

الدولة	نصيب الفرد من صافى الناتج المحلى %	العمر المتوقع عند الميلاد	عدد وفيات الأطفال لكل ١٠٠٠٠ ولادة	نسبة التعليم للبالغين %
السنة	١٩٨٠ - ٩٣	١٩٦٠ - ١٩٩٢	١٩٦٠ - ١٩٩٢	١٩٧٠ - ١٩٩٢
شيلي	٣.٦	٥٧	١١٤	٨٩
هونج كونج	٥.٤	٦٥	٤٤	-

^٢ صندوق النقد الدولى (١٩٩٦) الجدول أ - ٦ ص ١٢٣ يسجل معدلات نمو إجمالي الناتج المحلى الحقيقى كما يلى: (فى ١٩٩٦ : ١٠٢؛ فى ١٩٩٢ : ١٠٣؛ ١٩٩٣ : ١٠٥؛ ١٩٩٤ : ١٠٧؛ ١٩٩٥ : ٣.٢؛ ويقدر معدل نمو السكان بنسبة ٢% سنوياً).

إندونيسيا	٤.٢	٤١	٦٢	١٣٩	٦٦	٥٤	٨٤
كوريا	٨.٢	٥٤	٧١	٨٥	١١	٨٨	٩٧
ماليزيا	٣.٥	٥٤	٧٠	٧٣	١٤	٦٠	٨٠
سنغافورة	٦.١	٦٤	٧٥	٣٦	٦	-	-
تايلاند	٦.٤	٥٢	٦٩	١٠٣	٢٦	٧٩	٩٤
مصر	٢.٨	٤٦	٦٤	١٧٩	٦٧	٣٥	٤٩

المصدر: الأمم المتحدة، تقرير عن التنمية البشرية (١٩٩٤) و(١٩٩٥) وتقارير التنمية الدولية - البنك الدولي (١٩٩٥).

٢- إرث الإشتراكية في مصر

بعد قيام ثورة ١٩٥٢، تحولت مصر تدريجياً لتصبح واحدة من بين عديد من الدول النامية التي إتبعته إستراتيجية التصنيع الحكومي، وقد أصبح ذلك النوع من السياسات هو الإستراتيجية المفضلة لكثير من الدول حول العالم في فترة ما بعد الإستعمار، ومثل الدول النامية في أمريكا الجنوبية والتي كانت مستقلة منذ زمن طويل. وقد إتبعته سياسة التصنيع الحكومي بشكل أو بآخر في أغلب دول العالم النامي، بما فيها مصر في ظل حكم "جمال عبد الناصر"، وفي الهند تحت حكم "تهرو"، وإندونيسيا في زمن "سوهارتو"، وتنانيا في ظل "تيريري"، والأرجنتين تحت حكم "بيرون"، والبرازيل في ظل رئيسها "جيتوليو فارغاس". وقد كانت تلك الدول تصف سياستها أنها إشتراكية، ولكن ليست ماركسية لينينية. وفي الواقع، فإن سياسة التصنيع الحكومي كان تعرف على أساس أنها الخيار الثالث بين العالم الأول الرأسمالي والعالم الثاني الشيوعي، إلا أن هناك عدداً من الدول يربو على العشرين ويضم نحو ثلث سكان العالم قد إتبع الإتحاد السوفيتي في فرض النموذج الماركسي اللينيني الصارم، على أساس ملكية الدولة التامة للصناعة مع الدكتاتورية المطلقة القائمة على نظام الحزب الواحد [للتعرف على خصائص الدول الماركسية اللينينية في منتصف الثمانينيات أنظر Kornaï (١٩٩٤)] وقد فرضت الحكومات الثورية في جمهورية الصين الشعبية ومعظم دول أفريقيا النموذج الماركسي - اللينيني بدعم من الإتحاد السوفيتي، أما في وسط وشرق أوروبا فإن النموذج قد تم فرضه مباشرة بواسطة الإتحاد السوفيتي.

إن إختيار أسلوب التصنيع الحكومي في مصر وغيرها من الدول يمكن تبريره، إذا ماتم النظر اليه في إطار الإختيارات التي كانت تواجه قادة هذه الدول، وخاصة تلك الدول التي كانت قد تحررت حديثاً من وطأة الإستعمار في نهاية الحرب العالمية الثانية. إن نظام التصنيع الحكومي كان في حقيقته رد فعل للدفاع عن النفس ضد العالم الأول الرأسمالي، الذي يضم كلا من الدول والمنشآت متعددة الجنسية.

لقد عانت مصر من الإحتلال لمدة زادت عن ألفي عام، منذ غزو الأثوريين لمصر الفرعونية عام ٦٧١ قبل الميلاد. أما في التاريخ الحديث فقد وقعت مصر في الفترة ما بين عام ١٨٨٢ وعام ١٩٤٨ تحت النفوذ الفعلي للحكومة البريطانية، وذلك على الرغم من أن مصر كانت قد إستعادت إستقلالها رسمياً في عام ١٩٢٢. كذلك فإن مصر - مثلها مثل الدول الأخرى حديثة الإستقلال - قد عانت لفترة طويلة من النهب على أيدي القوى الإستعمارية، وكثيراً ما كانت القوى الإستعمارية الفعلية أو الشرعية ليست حكومة أجنبية، ولكنها كانت في الواقع شركة أجنبية. ففي حالة الهند مثلاً، كانت القوى الإستعمارية هي شركة الهند الشرقية. أما الحكومة البريطانية فلم تصحح السلطة الإستعمارية الشرعية إلا في عام ١٨٥٨، وفي حالة مصر فإن المشاكل السياسية والمالية التي أحاطت بإنشاء قناة السويس قد

وقد كان نفس القدر من الربية يحيط بعمليات التجارة الخارجية، إذ إن التجارة الخارجية لم تكن فقط تبدو كتهديد لمصالح الدول حديثة الاستقلال مع المستعمرين السابقين، بل أنها كانت قد تدهورت فيما بين الحرب العالمية الأولى في ١٩١٤ وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية في ١٩٤٥ تحت وطأة الحربين العالميتين وسنوات الكساد العظيم. وحتى أوائل الخمسينيات كان عدد الدول التي تتمتع عملاتها بقابلية التحويل لا يزيد عن عدد أصابع اليد الواحدة، فقد كان الجنيه الإسترليني وجميع العملات الأوروبية تقريباً غير قابلة للتحويل، وكانت التجارة العالمية خاضعة للتسويات بين كل دولة وأخرى، وكان معدلها منخفضاً جداً كنسبة مئوية من الدخل القومي، وقد كان هناك شك عام في أن التجارة متعددة الأطراف قد تستعيد نشاطها يوماً ما لتصبح قوة دافعة في الاقتصاد العالمي. وخلاصة القول، أن كلا من تدفقات رأس المال الأجنبي وإستراتيجية التنمية التي تقوم على أساس حرية التجارة لم يكن ينظر إليها كنهج معقول للتنمية الاقتصادية لتلك الدول الهشة حديثة الاستقلال.

وفي نفس الوقت فإن النظرية الاقتصادية والدروس المزعومة عن التصنيع في الإتحاد السوفيتي كانت تبدو وكأنها تشير الى نموذج من التنمية السريعة يقوم على أساس ملكية الدولة ووضع العقبات أمام التجارة. وقد توصل جون مايارد كينز الى ما مؤداه أن الرأسمالية تعاني من عدم إستقرار متأصل بها وإنها لذلك تتطلب تدخل الحكومة القوي لتحقيق التوظيف الكامل للأدوات الاقتصادية.

وفي عمرة الكساد العظيم، وفي خطبة شهيرة في دبلن عن الإكتفاء القومي الذاتي، أكد كينز (١٩٣٣) على الحاجة إلى تجربة نظم اقتصادية جديدة، بل حتى على الرغبة في تنمية اقتصادية نسبية تحقق الإكتفاء الذاتي (هذا على الرغم من أنه في نهاية الحرب العالمية الثانية كان هو أيضا البطل الذي يساعد في رسم وتصميم النظام النقدي الدولي الجديد الذي يقوم على أساس التجارة الحرة متعددة الأطراف)، وقد توصل كثيراً من الاقتصاديين إلى نتيجة مؤداه أن هناك حاجة إلى نوع من التخطيط ليس فقط لتجنب التقلبات الخطيرة في مستويات البطالة، بل أيضاً للإستفادة من اقتصاديات الحجم في الصناعة الحديثة، وعلى سبيل المثال فقد كتب [P. N. Rosenstein- Rodan (١٩٤٣)] عن الحاجة إلى "دفعة كبرى" في التصنيع من المفترض أن تقودها الدولة. لقد كانت نماذج تخطيط التنمية التي وضعت على أساس جداول المدخلات والمخرجات، والمعادلات الديناميكية البسيطة للنمو الاقتصادي، تبدو وكأنها توفر قاعدة علمية لهيمنة الدولة على الاقتصاد، وقد كان للنجاح الظاهر للإتحاد السوفيتي في مجال التصنيع، (والذي نعلم الآن أنه كان مبالغاً فيه عن طريق الأرقام الرسمية، والذي تم تحقيقه على أية حال بإتباع أساليب بالغة القسوة وفقد كثيراً من الأرواح)، كان يبدو وكأنه يقدم مثلاً على إمكانية تطبيق التخطيط الفعال.

لم تكن هناك سوى حفنة من الدول النامية التي اختارت نظام السوق بدلاً من نظام التصنيع الحكومي أو الماركسية اللينينية، وقد أظهرت دراسة حديثة أجراها [Sachs & Warner (١٩٩٥)]، لما يزيد عن ٩٠ دولة نامية منذ إنتهاء الحرب العالمية الثانية، أن هناك عددا يقل عن ٢٠ دولة نامية كانت مفتوحة دائماً أمام التجارة العالمية طوال فترة مابعد الحرب العالمية، أو كانت مفتوحة في وقت أو آخر منذ إستقلالها. وقد قام ساكس ووارنر بتصنيف الدولة باعتبارها مفتوحة إذا ما حققت المعايير الأربعة التالية :

- إذا كان معدل التعريفية الجمركية يعادل ٤٠% أو أقل من قيمة السلع الوسيطة والرأسمالية

المستوردة .

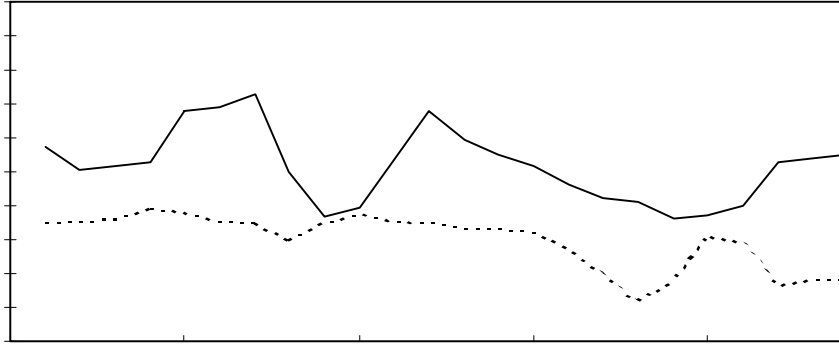
- إذا كان نظام حصص الإستيراد يغطي نسبة ٤٠% أو أقل من إجمالي الواردات.
- إذا كان الفرق في سعر السوق السوداني للعملة الأجنبية لا يزيد عن ٢٠% في المتوسط.
- إذا لم يكن هناك إحتكاراً تجارياً للدولة في سلع التصدير الرئيسية.

ومن المعروف أن مصر لم تحقق هذه المعايير، بل كان بين ما إتبعته وبين هذه المعايير فرق شاسع، حيث كانت التعريفية الجمركية على الواردات تزيد كثيراً عن ٤٠%، وكانت تراخيص الإستيراد لازمة تقريباً لكافة السلع الداخلة في التجارة الدولية حتى سنوات التسعينيات. ويلاحظ أن الإفتتاح لا يمثل سوى عامل واحد بالنسبة لتوجهات السوق، فهناك دور القطاع الخاص، ودرجة ومدى التخطيط الحكومي، ومدى سيطرة القرارات الإدارية على الإستثمار المحلي، والقيود القانونية على نشاط سوق العمل، مثل تحديد حد أدنى للأجور، والقيود على فصل العمال (وسيمت التطرق إلى بحث كثير من هذه الجوانب الأخرى للسياسة فيما بعد). وعلى أية حال، فإن درجة الإفتتاح أو الحرية تعتبر مؤشراً عاماً طيباً عن توجه السوق إذ تميل الاقتصادات الحرة إلى التوجه بدرجة أكثر نحو السوق في مناهى السياسة الأخرى، بينما نجد أن الاقتصادات المنغلقة تتبع عادة سلسلة متصلة من سياسات التصنيع الحكومي.

وفي شرق آسيا كانت ماليزيا وسنغافورة وتايوان من بين تلك الدول التي حافظت على حرية التجارة، وكانت إندونيسيا وكوريا الجنوبية وتايوان من الدول التي إتبعت سياسة التصنيع الحكومي في الخمسينيات ولكنها إنتقلت الى الإفتتاح في الستينيات، وسبقت في ذلك معظم الدول النامية، وقد سحب التحول من نظام التصنيع الحكومي الى الإستراتيجية القائمة على حرية السوق تدهوراً اقتصادياً كبيراً مثل الإرتفاع الحاد في نسبة التضخم في كوريا وتايوان كما كان هناك ضغطاً وتحفزات من الولايات المتحدة، وإذا كان هناك سبباً واحداً قد دعا كل دول شرق آسيا الستة إلى أن تختار تلك الإستراتيجيات القائمة على أساس حرية السوق بينما لم تفعل ذلك معظم الدول النامية الأخرى، فإن أفضل إجابة لذلك غالباً ما تكون دواعى الأمن القومي، فالدول الستة جميعاً كانت قد توجهت إلى المملكة المتحدة والولايات المتحدة لمساعدتها في الدفاع العسكرى والأمن المحلى، وقد كانت الولايات المتحدة بصفة خاصة ومن خلال برامج المعونة الأجنبية والمساعدات الفنية قد عملت على أن تحت كوريا وتايوان وتايوان لتتبع نظم تجارة حرة نسبياً .

وربما كان إختيار سياسة التصنيع الحكومي سواء في مصر أو في غيرها مبرراً، إلا أن النتائج التي حققتها كانت هزيلة جداً، كذلك تميز أداء الاقتصادات المنغلقة والتي تديرها الحكومات بالضعف الشديد في خلال الأربعون سنة الماضية، والتي جعلتها تتخلف كثيراً عن الاقتصادات التي واصلت إتباع الإستراتيجيات القائمة على قوى السوق وحرية التجارة. وبين الشكل رقم (١) نتائج تطبيق هذه التجربة على مستوى العالم بطريقة مبسطة.

شكل رقم (١) متوسط النمو في ٨ دول أتبع نظام الإفتتاح الإقتصادى و ٤٠ دولة ذات اقتصاد منغلق



* يبين الرقم المتوسط المتحرك لكل ثلاث سنوات.

المصدر: حسابات أعدها المؤلف باستخدام المعدل ٥.٦ للبيانات الواردة في تقرير (Summers & Heston (١٩٩١)

وهنا يمكننا من الشكل ملاحظة متوسط النمو لأربعين دولة نامية إختارت نموذج الإنغلاق، وثمانى دول نامية كانت دائماً مفتوحة أمام التجارة الدولية فى الفترة من ١٩٦٦ حتى ١٩٨٩. ويظهر الشكل بوضوح أن الاقتصادات المنفتحة قد نمت أسرع كثيراً من تلك الاقتصادات المنغلقة فى كل من تلك السنوات. وفى الواقع، فإن معدلات النمو لكلا المجموعتين تقاربت فى عامين فقط هما ١٩٧٤ و ١٩٧٥، عندما أدت الزيادة الضخمة فى الأسعار العالمية للبتترول إلى تخفيض النمو بشكل مؤقت فى الاقتصادات المنفتحة. بينما الاقتصادات المنغلقة كانت على العكس أكثر ميلاً الى إمتصاص صدمة أسعار البترول عن طريق زيادة ضخمة فى دعم أسعار الطاقة وكذلك عن طريق زيادة إقتراضها من الخارج. وقد أدى ذلك إلى حماية النمو فى الأجل القصير إلا انه أدى فى النهاية إلى كوارث مالية فى كثير من تلك الدول.

لقد كانت النتائج التى حققتها سياسة التصنيع الحكومى أسوأ كثيراً مما تشير إليه معدلات النمو المنخفضة، ويمكن القول بأن الدول التى إتبعت سياسة التصنيع الحكومى، أو الإتجاه الماركسى اللينينى الأكثر تطرفاً عانت كلها تقريباً من أزمة عنيفة على المستوى الاقتصادى العام فى الثمانينات أو التسعينيات. وكان من الطبيعى أن تبحث تلك الحكومات التى إتبعت سياسة التصنيع الحكومى عن الإقتراض الأجنبى كوسيلة للإسراع بالنمو أو لإيقاف الركود (كما كان الحال فى عامى ١٩٧٤ و ١٩٧٥) وقد إقتضت تلك الحكومات بشكل كبير فى السبعينات والثمانينات، وأدى بها ذلك إلى أزمة مالية فى نهاية الثمانينات.

ويبين الجدول رقم (٢) بعض الأدلة على ذلك، وكانت الأردن هى الدولة الوحيدة التى عانت من أزمة اقتصادية كبيرة من بين ١٧ دولة نامية كانت تتبع مبدأ الاقتصاد الحر فى السبعينات.

جدول رقم (٢) الإفتاح فى الدول النامية وعلاقته بالأزمة الاقتصادية

الإفتاح	الأزمة الاقتصادية	عدم حدوث أزمة اقتصادية فى
---------	-------------------	---------------------------

الثمانينات	
٦	١
١٤	٥٩

المصدر: [Sachs & Warner (١٩٩٥)] ص ٥٦.

ومن بين الاقتصادات النامية المغلقة التي بلغت ٧٣ دولة، كانت هناك ٥٩ دولة تعاني من أزمات اقتصادية خطيرة في الثمانينات، بينما سقط عدد كبير آخر في هوة الأزمة في بداية التسعينات، وقد وضع ساكس ووارنر (١٩٩٥) تعريفاً للأزمة الاقتصادية الخطيرة بأنها تحدث في حالة إصابة الاقتصاد بإحدى الحالات الآتية :

- تضخم يزيد عن ١٠٠% في السنة.

- إعادة جدولة الدين الخارجى.

- عدم سداد الدين الخارجى.

ولعل أحد ملامح الاقتصاد السياسى الجديرة بالملاحظة هو أن كافة الدول، تقريباً، التي بدأت سياسة التصنيع الحكومى فى الخمسينات والستينات، ظلت تتبع هذه السياسة حتى دهمتها كوارث اقتصادية خطيرة، وقد كان من المنتظر أن تقوم دول كثيرة بإتخاذ الإجراءات اللازمة لعمليات الإصلاح الاقتصادى فى الوقت المناسب لنقضى حدوث تلك الكوارث، إلا أن ذلك كان نادر الحدوث. ويبدو أن الدرس الذى يمكن استخلاصه هو أنه بينما بدأت سياسة التصنيع الحكومى فى معظم الدول على أساس العقيدة الاقتصادية والسياسية، فقد تم التمسك بها بعد ذلك على أساس المصالح القوية المستمرة والتي حاربت من داخل النظام السياسى للمحافظة على المكاسب والحماية التى تمنحها الحكومة.

ولقد أدى التصنيع الحكومى إلى رعاية قطاعات كاملة من المنشآت الفاشلة والمنشآت المتصارعة على الإستيراد وإتحدات العمال، التى كان بقاؤها على قيد الحياة يعتمد على إستمرار دعم الدولة وحمايتها. ولقد أصبحت هذه المنشآت والإتحدات أهم الممولين لحملة الأحزاب السياسية الرئيسية، سواء منها الموالية للحكومة أو المعارضة. كذلك فإن الموظفين الحكوميين المسؤولين عن الإدارة الحكومية للاقتصاد أصبحوا فى حد ذاتهم مجموعة هامة من الجماعات ذات المصلحة، وعلى الرغم من أن أغلبية كبيرة وقوية من أصحاب المصلحة قد تنتفع بدرجة أكبر من التحرير الاقتصادى، إلا أن الذين يمكن أن يستفادوا حقيقة من التحرر غالباً ما يكونون غير منظمين سياسياً، كما أنهم كثيراً ما لا يكونون على وعى تام بالمكاسب المحتملة، ومن ثم فلن يمكنهم تعبئة معارضة سياسية مؤثرة، فضلاً عن ذلك فإن أصحاب المصالح الموجودين فعلاً يستغلون وجودهم فى مواقعهم، بما فى ذلك السيطرة على إيرادات الدولة، لإقصاء أى معارضة محتملة تهدد مصالحهم. وبصفة عامة، فإن أى تهديد للنظام القائم لا يظهر أو يقوم بدوره إلا بعد أن تعاني المالية الحكومة من أزمة خطيرة تؤدى إلى إنقاص المزايا التى يتمتع بها أصحاب المصالح الموجودين بدرجة كافية.

ولسوء الحظ، فإن مصر يصدق عليها ما يجرى طبقاً للإطار العام الذى سارت عليه الأمور فى الدول التى إتبعته نظام التصنيع الحكومى سواء لدى حدوث الأزمة، أو فى التأخير الذى يلحق بالبداية فى إتخاذ إصلاحات جذرية، وفى ظل سياسة التصنيع الحكومى كانت فترات النمو السريع تتبعها فترات أزمة اقتصادية. وبينما كان التوقيت يرتبط دائماً بأحداث عسكرية أو سياسية فى الشرق الأوسط، وخاصة الحرب ضد إسرائيل (بكل آثارها على مالية الدولة، والسياحة، ودخل قناة السويس، وتحويلات العاملين فى الخارج) فإن الضعف الواضح فى الاقتصاد القائم على أساس التصنيع الحكومى كان ضعفاً أساسياً وليس عرضياً.

ولقد نمت مصر بسرعة معقولة في أوائل الستينيات، إلا أنها توقفت في الفترة من ١٩٦٧ حتى ١٩٧٤. وفي عام ١٩٧٤ بدأ الرئيس أنور السادات سياسة التحرير والتي عرفت بسياسة الإنفتاح وأصدر القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ الذي كان يهدف إلى جذب الإستثمار الأجنبي الخاص. إلا إن هذه الإصلاحات كانت متواضعة، ولم تفعل سوى القليل لتغيير التوجه الأساسي لسياسة التصنيع الحكومي. وقد نما الاقتصاد المصرى بسرعة فيما بين ١٩٧٤ و ١٩٨١ نظرا للزيادة الضخمة في الإيرادات بالعملة الأجنبية والتي تعزى إلى الدخل من البترول وإيرادات قناة السويس والسياحة وتحويلات العاملين بالخارج، إلا أن الرواج الذى حدث سرعان ما بدأ يخبو في بداية الثمانينات، وسقط الاقتصاد مرة أخرى في فترة طويلة من الركود.

وكما هو الحال في كثير من النماذج الأخرى لتطبيق التصنيع الحكومي، فقد إستمرت الحكومة في محاولاتها لدفع الأداء الاقتصادى في الأجل القصير عن طريق الإقتراض الكبير من الخارج، وفي أواخر الثمانينات أصبح عبء الدين الأجنبي يهدد الإستقرار الاقتصادى الكلى، وفي عام ١٩٨٧ دخلت الحكومة مع صندوق النقد الدولى في برنامج تثبيت مدته ١٨ شهراً، تبعته إعادة جدولة لديونها في نادى باريس، وقد أدى برنامج صندوق النقد الدولى إلى إجراءات متواضعة جداً للإصلاح لم تكن كافية لدعم الاقتصاد أو لإستعادة النمو الاقتصادى. ومع زيادة حدة الأزمة الاقتصادية فى سنة ١٩٩١، وقعت الحكومة إتفاقاً لمدة ثلاث سنوات مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، كان بداية لعملية إلغاء الديون فى نادى باريس، ثم وقعت الحكومة على إتفاق جديد لمدة ثلاث سنوات أخرى فى سبتمبر ١٩٩٣.

ومنذ بداية برنامج عام ١٩٩١ حققت مصر نجاحاً هاماً فى تحرير أجزاء من نظام التصنيع الحكومي وقد تخلصت مصر من معظم القواعد التى كانت تحكم النظام السابق للتراخيص المتعلقة بالتجارة الدولية والإستثمار المحلى، ومما يجب التأكيد عليه أن الجنيه المصرى قد أصبح قابلاً للتحويل بالنسبة لمعظم عمليات الحساب الجارى. إلا أن الإصلاحات المصرية محدودة، وربما تكون الإجراءات التى أتخذت كافية لرفع معدل النمو فى الأجل المتوسط إلى ما يقرب من ٥% فى السنة، ولكنها ليست كافية لتحقيق معدلات تصل إلى ٨% أو ١٠% سنوياً والتي يمكن لمصر بلوغها إذا ما أخذ فى الإعتبار المعدل المنخفض للدخل الفردى بها، والظروف الهيكلية الملائمة بشكل عام وخاصة فيما يتعلق بقربها الجغرافى من أوروبا والتي تؤدى إلى ميزة هائلة فى تحقيق نمو يقوم على التصدير.

٣- عوامل تحقيق النمو الاقتصادى المرتفع

بينما قامت مصر بتحقيق تقدم ملحوظ فى إصلاح السوق فى خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٦، إلا إنه مازال هناك الكثير الذى يجب إنجازه، فعن طريق تحديد عدد من الملامح المشتركة فى السياسات فى أسرع اقتصاديات السوق نمواً، بين الدول متوسطة الدخل،

- تراكم عوامل الإنتاج بما في ذلك رأس المال البشرى والمادى.
- كفاءة تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- التحسن فى التكنولوجيا بمرور الوقت.

وتتركز المناقشات النظرية والعملية حول إختيار المنشآت الاقتصادية (على سبيل المثال: حرية الأسواق مقابل قيام الحكومة بالتخصيص، حرية التجارة مقابل الحماية... الخ) التى يمكن لها أن توفر مكونات النمو الثلاثة تلك بأعلى كفاءة ممكنة. إن القاعدة العامة فى النظرية الاقتصادية هى أن الدول الأفقر - مثل مصر - يمكنها أن تحقق نمواً بمعدل أسرع من الدول الأكثر غنى، إذا ما قامت بإتباع سياسات مناسبة. ووفقاً للغة الاقتصادية السائدة الآن، فإن الدول الأفقر يمكنها أن تتقارب مع الدول الأغنى فى مستويات الدخل الفردى. وسيحدث هذا التقارب بشكل رئيسى بسبب العاملين الأول والثالث من عوامل النمو. كذلك فإن الدول الأفقر تميل إلى أحداث تراكم فى رأس المال بمعدل أسرع (من حيث النسبة المئوية لنمو رؤوس الأموال) من الدول الأغنى لأن الدول الأفقر عادة ماتكون لديها معدلات أقل من رأس المال بالنسبة إلى العمالة، ومعدلات أعلى للعائد على الإستثمارات الجديدة، وكلاهما يؤدي إلى زيادة سريعة فى رأس المال، أما فيما يتعلق بالتكنولوجيا فإن الدول الأفقر يمكنها الإستفادة من التقدم التكنولوجى الذى تحققه الدول الأغنى، دون الحاجة إلى إعادة إختراع تلك التكنولوجيا.

ومن الواضح أن الإتجاهات إلى التقارب فى مستويات الدخل قد لعبت دوراً هاماً فى سرعة النمو فى الاقتصادات ذات النمو المطرد، إلا أن التقارب ذاته لا يتحقق إلا عندما تكون هناك مؤسسات اقتصادية وحكومية تدعم وتؤيد سرعة تراكم رأس المال والتخصيص الكفاء للموارد، والإنتشار السريع للتكنولوجيا من الاقتصادات الأكثر تقدماً، لاسيما وأن الخبرة العالمية وفقاً للنظرية الاقتصادية تقرر أن التغيرات المؤسسية التالية كانت العامل الحقيقى للنمو الاقتصادى السريع:

أ - الإفتاح الإقتصادى: إن إحدى الركائز الأساسية للاقتصاديات ذات النمو المطرد كانت هى النمو السريع فى الصادرات المصنعة كما يوضحه الجدول رقم (٣) للفترة من ١٩٨٤ إلى ١٩٩٤، وقد عكس هذا النمو سياسات تجارية سمحت لمصنعي منتجات التصدير أن يعملوا على أساس أسعار قريبة من الأسعار العالمية، سواء بالنسبة للمدخلات من السلع الرأسمالية والوسيطة، أو بالنسبة لبيع الصادرات فى الأسواق العالمية وهكذا تجنبت الاقتصادات ذات النمو المطرد ذلك النوع من السياسات التجارية التى إبتعتها اقتصاديات التصنيع الحكومى والتى تحط من قدرة مصنعي منتجات التصدير على الحصول على ما يلزمهم من مدخلات بالأسعار العالمية، أو تلك التى تعاقبهم عن طريق فرض الضرائب المرتفعة على صادراتهم^٣.

^٣ إن الضرائب الفعلية على الصادرات يمكن أن تنشأ عن التعريفات الجمركية على الواردات، نظام حصص الإستيراد، عدم قابلية العملة للتحويل، واحتكار الدولة للتصدير بشروط ليست فى صالح المصدرين، أو فرض ضرائب مباشرة على الصادرات.

جدول رقم (٣) النمو في الصناعة التحويلية لعدد من الاقتصادات ذات النمو المطرد ومصر

الدولة	متوسط معدل النمو السنوى ١٩٨٥-٩٤
شيلي	٢٦.٣
هونج كونج	٢١.٤
إندونيسيا	٣٣.٢
كوريا	١٤.١
ماليزيا	٢٩.٢
سنغافورة	٢٠.٢
تايلاند	٣٣.٧
مصر (في الفترة من ١٩٨٦ - ٩٤)	١.٠٠

المصدر : البنك الدولي، تقرير عن التنمية الدولية (١٩٨٠) و(١٩٩٥) والبيانات الدولية CD - ROM (1995).

ولقد تباينت أشكال نظم التجارة فيما بين الدول ذات النمو الاقتصادي المرتفع إلا أن العناصر التي تمثل الملامح الرئيسية كانت كما يلي:

- قابلية العملة للتحويل بالنسبة لعمليات الحساب الجارى.
- إنعدام التعريفات الجمركية أو إنخفاضها (مع عدم وجود نظام تراخيص الاستيراد على السلع الرأسمالية. والوسيلة التي تدخل في الإنتاج، وفرض تعريفات متواضعة على أغلب السلع الإستهلاكية.
- الدعم المستتر أو المباشر للصادرات الإستهلاكية.
- وجود منشآت أخرى تدعم صناعة منتجات التصدير (خاصة مناطق تصنيع منتجات التصدير).
- وبصفة عامة، فإن الاقتصادات ذات النمو المطرد كانت تتميز بأنها مفتوحة أمام التجارة تصديراً وإستيراداً، وخاصة إذا ما تمت مقارنتها بالدول النامية الأخرى. إن السياسات الصناعية المحدودة، إذا وجدت فإنها تدعم الصناع ليس عن طريق حماية الأسواق المحلية و إنما عن طريق ترويج نشاطهم التصديري بصفة رئيسية، وكما سيتبين من البحث فيما بعد فإن كفاءة وتأثير السياسة الصناعية ذاتها مازالت محل تساؤل. إن الإفتتاح والتركيز على صناعة منتجات التصدير، قد قاما بإسهامات عدة في عملية النمو، أولها، كانت المساعدة في ضمان التوزيع الكفاء للموارد، عن طريق التخصص، والمزايا النسبية، والتعلم عن طريق الممارسة وكذلك فإن الإفتتاح قد ساعد على الترويج للمنافسة عن طريق الحد من قوة المنشآت المحلية، وتوفير مقياس دولى منتظم للأداء. وكما أن الإفتتاح قد عمل على سرعة تراكم رأس المال عن طريق الإقتراض الخارجى والإستثمار الأجنبى المباشر الذى يحدثه التوسع السريع فى الصادرات. وأخيراً وليس آخراً فإن الانفتاح قد أدى إلى سرعة تحسين التكنولوجيا عن طريق إستيراد التكنولوجيا الأجنبية، كما أن التكنولوجيا قد يتم إستيرادها مباشرة عن طريق التجارة فى السلع (على سبيل المثال فى شكل آلات تمثل تكنولوجيا جديدة) أو قد تأتى عن طريق الإستثمار الأجنبى المباشر، وفى أى من الحالتين فإن الإفتتاح قد أدى إلى زيادة الوعى بدرجة كبيرة فى الاقتصاد المحلى وكذلك إلى سهولة الحصول على مستحدثات التقدم التكنولوجى المعروفة فى باقى أنحاء العالم .

ويبين الجدول رقم (٤) أن متوسط معدل التعريف الجمركية في مصر الذى يبلغ ٣٠% يزيد بدرجة كبيرة عن معدلات التعريف المماثلة فى الاقتصادات الأخرى. وهكذا فإن المعدلات العالية للتعريف تحدد من النمو الناتج عن إتباع سياسة تشجيع الصادرات كثيفة العمالة.

جدول رقم (٤) متوسط معدل التعريف الجمركية فى مصر وبعض دول شرق آسيا

الدولة	متوسط معدل التعريف %
إندونيسيا	٦.٠٠
كوريا	٤.٠٠
ماليزيا	٩.٠٠
تايلاند	٩.٣٠
مصر	٣٠.٠٠

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD، بيانات تحليل التجارة ونظم المعلومات (1995) CD ROM.

(٣) حساب إجمالى الإيدار القومى الوارد فى هذا الجدول لا يتضمن الهيئات الرسمية و إذا ماتمت إضافة الهيئات الرسمية (أى المساعدة الأجنبية) كجزء من الإيدار القومى فإن معدل الإيدار كنسبة من إجمالى الناتج المحلى سيرتفع بحوالى ٤٥% من إجمالى الناتج المحلى فى خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٤ .

ب - تشجيع الإيدار عن طريق السياسة المالية: تتميز الاقتصادات ذات النمو المطرد بمعدلات إيدار عالية (انظر جدول رقم ٥) وهى تزيد بدرجة كبيرة عن معدل الإيدار فى مصر. كما إنه لا بد من ملاحظة فارق هام فى التعريف: إن إجمالى الإيدار المحلى الوارد فى الجدول قد تم حسابه على أساس طرح الإستهلاك المحلى من إجمالى الناتج المحلى. أما إجمالى الإيدار القومى قد تم حسابه على أساس طرح الإستهلاك من إجمالى الناتج القومى^٢ .

جدول رقم (٥) معدلات الإيدار فى مصر ومجموعة مختارة من الدول ذات النمو السريع

الدولة	إجمالى الإيدار المحلى (نسبة مئوية من اجمالى الناتج المحلى)	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٣
شيلي	٢٥	٢٠	١٦	٢٤
هونج كونج	٦	٢٥	٢٤	٣١
إندونيسيا	٨	١٤	٣٠	٣١

٣٥	٢٣	١٥	١	كوريا
٣٨	٣٢	٢٧	٢٧	ماليزيا
٤٧	٣٠	١٨	٣-	سنغافورة
٣٦	٢٢	٢١	١٤	تايلاند
٦	١٦	٩	١٢	مصر (الإدخار المحلى الإجمالى)
١٨	-	-	-	مصر (الإدخار القومى الإجمالى)

المصدر: البنك الدولي، تقرير التنمية الدولية ١٩٩٥، ١٩٨٢، ١٩٨٠ وذلك بالنسبة للمدخرات المحلية وقد تم الإعتماد على تقارير قسم مصر للبرامج والعمليات لسنة ١٩٩٥ بالنسبة لتقديرات إجمالي الإدخار القومى لسنة ١٩٩٣.

وفى حالة مصر، فإن إجمالي الناتج القومى يزيد بدرجة كبيرة عن إجمالي الناتج المحلى بسبب التحويلات الضخمة من الخارج وبخاصة من المصريين العاملين خارجها. ومن ثم فإن الإدخار القومى الذى يبلغ حاليا حوالى ٢٠% من إجمالي الناتج المحلى يعتبر أعلى بكثير من الإدخار المحلى الذى يبلغ حاليا حوالى ١٠% من إجمالي الناتج المحلى، بينما ليست هناك أى فروق هامة فى القياس بالنسبة للدول الأخرى.

إن معدلات الإدخار العالية فى الاقتصادات ذات النمو المطرد تسهم فى سرعة التراكم الرأسمالى، ويسهم هذا بدوره فى سرعة النمو الاقتصادى. ولم تكن معدلات الإدخار العالية على الدوام إحدى صفات الاقتصادات ذات النمو المطرد وتوضح الصورة العامة أن معدلات الإدخار قد ارتفعت فى أثناء عملية النمو من المستوى المتواضع فى الستينات إلى معدلات تعدت نسبة ٣٠% من إجمالي الناتج المحلى فى التسعينات. وفى مصر كانت معدلات الإدخار القومى تبلغ ما يقرب من ٢٠% من إجمالي الناتج المحلى أو أقل قليلا فى السنوات الأخيرة بينما ظل معدل الإدخار المحلى ثابتاً عند ١٠% أو أقل من إجمالي الناتج المحلى.

إن الإدخار القومى هو مجموع إيدار الحكومة مضافا إليه الإدخار الخاص. وإدخار الحكومة بدوره هو الزيادة فى إيرادات الحكومة عن مصروفاتها. والإختلاف الجوهرى بين مصر واقتصاديات النمو المطرد بالنسبة للمعدلات الكلية للإدخار القومى إنما يكمن فى معدلات الإدخار الحكومى، إذ تتمتع اقتصاديات النمو المطرد بمدخرات حكومية ضخمة كنسبة من إجمالي الناتج المحلى. هذا بينما كان الإدخار الحكومى فى مصر سالبا حتى عهد قريب، وبعد قيام الحكومة بإتباع القيود التى فرضت على الموازنة منذ بداية التسعينيات، فإن الحكومة أصبحت تحقق مدخرات نحو ٥% من إجمالي الناتج المحلى، أما معدل الإدخار الخاص فقد إنخفض فى ذات الوقت، وهكذا ظل معدل الإدخار القومى أقل من ٢٠% من إجمالي الناتج المحلى.

وباستعراض مختلف الدول نجد أن معدلات الإدخار الحكومية المرتفعة ترجع إلى الإنخفاض بشكل عام في

مستويات الإنفاق الحكومي كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي، كما يظهر في الجدول رقم (٦). وفي اقتصاديات النمو المطرد يميل إجمالي الإنفاق الحكومي إلى الإنخفاض إذا ما أخذ كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي ويتراوح بين ١٥% و ٣٠%. أما إجمالي الإنفاق الحكومي في مصر فقد كان بالمقارنة بذلك يبلغ حوالي ٣٥% من إجمالي الناتج المحلي، بعد أن تم تخفيضه من النسبة شديدة الإرتفاع التي بلغت ٤٩% من إجمالي الناتج المحلي في عام ١٩٨٨. ومن المعروف أن الحكومات التي ترتفع مستويات إنفاقها تنخفض مستويات الإدخار لديها، كما كان الحال في مصر. وعندما ترتفع المصروفات تعجز إيرادات الضرائب عن تغطيتها بسبب عدم تقبل المواطنين لمعدلات الضرائب المرتفعة فضلا عن تزايد التهرب الضريبي.

جدول رقم (٦) الإنفاق الحكومي كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي في مصر وبعض الدول المختارة

ذات النمو الإقتصادي المطرد

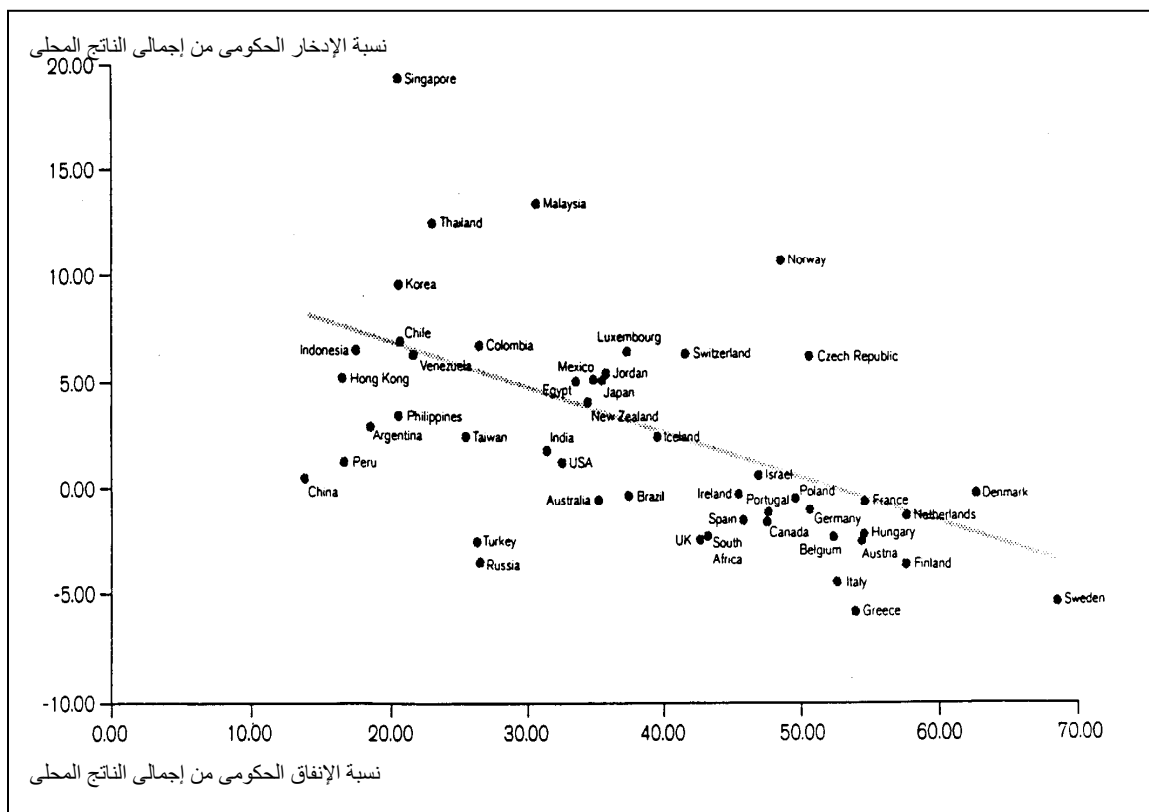
الدولة	١٩٩٣
شيلي	٢٠.٨
هونج كونج	١٦.٦
إندونيسيا	١٧.١
كوريا	٢٠.٣
ماليزيا	٣٠.٣
سنغافورة	٢٠.٤
تايلاند	٢٢.١
الهند	٣١.٧
مصر	٣٥.٠

المصدر: الإحصاءات المالية للحكومات، صندوق النقد الدولي، ١٩٩٤

ويقدم شكل رقم (٢) نماذج من الإنفاق الحكومي مقابل الإدخار الحكومي بإعتبار كلا منها نسبة من إجمالي الناتج المحلي، ويمكن أن نلاحظ فعلا أن الدول التي تنخفض معدلات الإنفاق الحكومي فيها تميل إلى أن تحقق معدلات إدخار مرتفعة.

وفي كثير من الاقتصادات ذات النمو المطرد تكون معدلات الإيداع الخاص مرتفعة بشكل غير عادي أيضا، وهذا في حد ذاته نتيجة أكثر منه سببا للنمو السريع، إذ أن معدلات النمو المرتفعة تحفز على الإيداع العائلي وإحتجاز الأرباح في المنشآت. كما أن معدلات الإيداع الخاصة المرتفعة تعكس جزئيا نمو مؤسسات السوق المالية القادرة على تعبئة المدخرات العائلية، مثل المؤسسات المالية في إندونيسيا التي تعبى مدخرات تبلغ الملايين من الأسر في القطاع الريفي. وفي جميع الاقتصادات ذات النمو المطرد يعتبر الأفراد مسئولين عن تدبير المدخرات اللازمة لتقاعدهم ولا يمكنهم أن ينتظروا تحويلات كبيرة لهم من موازنة الدولة. وفي بعض البلاد مثل هونج كونج وكوريا وموريشيوس وتايوان، فإن الدولة تقدم إما معاشات منخفضة جداً، أو لا تقدم شيئاً على الإطلاق وفي شيلي وماليزيا وموريشيوس قامت الدولة بتنفيذ نظام إجباري للإيداع الخاص يتطلب إيداع جزء مما يكسبه الشخص في حساب تقاعد فردي وتتحدد قيمة المبلغ الذي يمكن الحصول عليه عند التقاعد وفقا للإستراتيجيات فقط التي يقوم الفرد بإيداعها خلال حياته العملية مضافا إليها الدخل المتراكم من الفوائد.

شكل رقم (٢) الإنفاق الحكومي مقابل الإيداع الحكومي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي



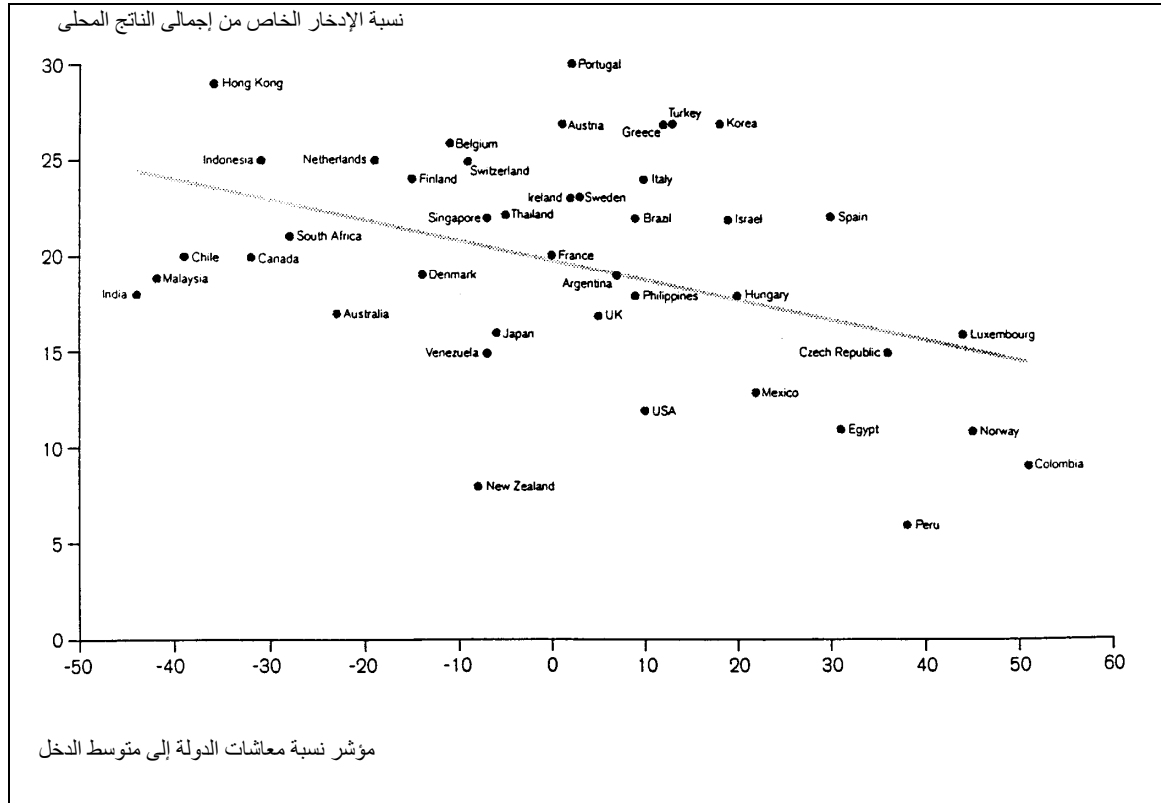
المصدر: صندوق النقد الدولي World Economic Outlook Database وحسابات أجراها المؤلف .

وباستعراض الدول محل الدراسة يمكن التذليل بأن المعاشات الكبيرة التي تدفع عند ترك الخدمة، وفقا للمعمول به في أوروبا الغربية مثلاً، تميل الى خفض معدل الإدخار العائلي في حين أن مسئولية الأسرة عن توفير دخل التقاعد (سواء عن طريق تقديم معاشات حكومية صغيرة أو الإدخار الخاص الإجبارى) تؤدي إلى زيادة معدل الإدخار العائلي، ويبين شكل (٣) رسماً عن تغطية معاشات الدولة (بالنسبة لمتوسط الدخل) مقارنة بمعدل الإدخار الخاص في الاقتصاد. إن العلاقة السلبية بين الإثنين تبين أن الدول التي تقدم معاشات كبيرة لديها معدلات إدخار متدنية، وقد حاولت مصر أن تحافظ على نظام معاشات حكومي يتسم بالسخاء.

ج - إرتفاع درجة المنافسة الداخلية: تشجع الاقتصادات ذات النمو المطرد على كفاءة توزيع العمالة فيما بين القطاعات من خلال مجموعة متنوعة من السياسات التي تدعم السوق، وبعض تلك السياسات يتناقض تماماً مع السياسات التي تطبقها مصر.

أولاً: إن العنصر المحرك لعملية التصنيع في الاقتصادات ذات النمو المطرد هو القطاع الخاص، وبينما مرت بعض تلك الدول ذات النمو المطرد بفترة قصيرة من النمو القائم على الإحلال محل الواردات قبل تحرير الاقتصاد، فإن النمو السريع في الصناعات التصديرية يكاد يرجع في مجمله الى المنشآت الخاصة.

شكل رقم (٣) المعاشات الحكومية والمدخرات الخاصة



المصدر : صندوق النقد الدولي World Economic Outlook Database وحسابات أجراها المؤلف.

جدول رقم (٧) نصيب منشآت القطاع العام من العمالة والاستثمار في مصر وعدد من الاقتصادات ذات النمو المطرد (١٩٩٠)

الدولة	العمالة (% من إجمالي القوة العاملة)	القيمة المضافة (% من إجمالي الناتج القومي)	الإستثمار (% من إجمالي الإستثمار)
شيلي	١, ١	١٢	٩.٤
هونج كونج	-	-	-
إندونيسيا	١, ٢	١٣.٠	٥.٠

كوريا	١, ٩	١٠.٢	٣.٣
ماليزيا	-	-	٣.٩
سنغافورة	-	-	-
تايلاند	٠.٩	٥.٤	٤.٩
مصر	١٣, ٢	٣٢.٨	٥١.٩

ملحوظة: رقم الإنتاج الخاص بإندونيسيا لم يكن متاحا عن ١٩٨٩.

المصدر: Bureaucrats in Business, World Bank Policy Research Report, Oxford University Press, (1995).

وهكذا فإن المنشآت المملوكة للدولة (وحدات القطاع العام) تمثل نسبة ضئيلة من إجمالي العمالة والإنتاج والاستثمار في الاقتصادات ذات النمو المطرد، بينما لاتزال هذه النسبة عالية بشكل ملحوظ في مصر، وطبقا للدراسة التي نشرها البنك الدولي عام ١٩٩٥ تحت عنوان "البيروقراطيون في قطاع الأعمال" التي قام بها أحمد جلال وآخرون فإن العمالة في وحدات القطاع العام في مصر في التسعينات تمثل ١٣.٢% من إجمالي العمالة في الدولة. كما أن القيمة المضافة عن طريق وحدات القطاع العام كانت تمثل فقط ٣٢.٨% من إجمالي الناتج المحلي بينما بلغ الاستثمار نسبة عالية جداً وهي ٥١.٩% من إجمالي الإنفاق الاستثماري. وإذا ما أخذنا السرعة التي تجرى بها عملية الخصخصة في دول وسط أوروبا، فإن من المحتمل أن يكون حجم القطاع العام في مصر الآن كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي أكبر من حجم نظيره في دول وسط أوروبا.

ثانياً: تخضع المنشآت الخاصة في الاقتصادات ذات النمو المطرد - كما لاحظنا - لما تفرضه عليها ضراوة المنافسة الدولية سواء من ناحية المنافسة على الواردات أو على التصدير إلى الأسواق العالمية، بل إنه حتى عندما تتمتع المنشآت بحماية في السوق المحلية (وهو ما يجري عليه العمل في شرق آسيا بالنسبة للسلع الاستهلاكية تامة الصنع مثل السيارات) فإن تلك المنشآت تميل إلى القيام بتصدير السلع التي تتمتع بالحماية في السوق المحلي، ولكنها تخضع لما يفرضه نظام المنافسة في الأسواق الأجنبية التي تعمل بها أيضاً. إن الحماية عندما توجد تكون عادة في خدمة ترويج الصادرات [Krugman (١٩٨٧)] أكثر منها لحماية السوق المحلي ذاته.

ثالثاً: تعمل المنشآت الخاصة في الاقتصادات ذات النمو المطرد في إطار قانوني منظم جداً في مجال تحديد الأجور وتعيين وفصل العمال وفي تلك الاقتصادات فإن المساومة مع إتحادات العمال تتم على مستوى المنشأة ذاتها وليس على المستوى الإقليمي أو على مستوى القطاع كما هو الحال في كثير من دول أوروبا الغربية. ولذلك فإن شروط إتفاقيات "المساومة الجماعية" يتم وضعها وفقاً لما تمليه قوى السوق على مستوى المنشأة. ويؤدي هذا إلى إضعاف نفوذ الإتحادات، كما أن التشريعات تحاول أن تحد من عدد المسائل التي تتناولها المساومة الجماعية ومن ثم فإن ذلك يعطى مرونة كبيرة لإدارة المنشآت (في فصل العمال مثلاً) كما أن العمال لا يتمتعون إلا بضمانات قليلة للعمل لفترات طويلة وهذا بإستثناء كوريا منذ أواخر الثمانينات واليابان، أما في معظم دول شرق آسيا فإن المنشآت يمكنها أن تخفض من عدد العاملين بها في أي وقت بموجب إخطار قصير الأجل، ومبلغ متواضع مقابل إنهاء التعاقد.

أما فيما يتعلق بالتشريعات الخاصة بالعمال في مصر فنجد الصورة مغايرة تماماً لما يحدث في دول شرق آسيا، حيث يتمتع العمال في القطاع الرسمي بضمان يكاد يكون مطلقاً لإستمرار توظيفهم، ويتطلب الإستغناء عن العمال إجراءات قانونية طويلة ومكلفة، ومن النادر أن تصل إلى نهاية. وفضلاً عن ذلك، فإن دخول مشروعات جديدة في كثير من قطاعات الاقتصاد تقيده إجراءات الحصول على تراخيص، وإحتكار الدولة للأنشطة الاقتصادية الرئيسية، والبيروقراطية والروتين الإداري (بما في ذلك الحاجة إلى دفع مبالغ عديدة بشكل غير قانوني أو بشكل قانوني). ولقد أدت هذه القيود على سوق العمالة والمنتجات إلى نتائج وخيمة. كذلك يلاحظ أن العمالة في القطاع الرسمي في مصر منخفضة، ويرجع ذلك في أسبابه إلى أن غالبية العمال في المناطق الحضرية غير مسجلين رسمياً، وتبلغ نسبة البطالة غير الرسمية حوالي ٢٠% أو أكثر.

د - وجود سياسات اجتماعية تهدف إلى تجميع رأس المال البشري: تجنبت الاقتصادات ذات النمو المطرد تلك

التحويلات الضخمة التي تهدف إلى إعادة توزيع الدخل مثل المعاشات الحكومية، والإنفاق على الرعاية الإجتماعية، أو دعم الموازنة الحكومية لقطاعات معينة من الاقتصاد. فقد أمكن عن طريق تجنب الإسلوب الأوربي الغربي لنظم الرعاية الاجتماعية، لاقتصاديات النمو المطرد أن تحافظ على معدلات منخفضة نسبياً للإنفاق الحكومي والضرائب كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. وقد ساعد هذا الإنضباط في المصروفات الحكومية على أن تقوم حكومات هذه الدول بتحقيق معدلات عالية للإدخار الحكومي، بينما تتجنب في ذات الوقت تلك المعدلات العالية المزعجة للضرائب، ومن ناحية أخرى فإن تلك الحكومات قد قطعت على نفسها التزامات هامة تجاه تجميع رأس المال البشري عن طريق الإنفاق على التعليم الابتدائي والصحة وقد أحرزت نجاحاً ملحوظاً في المعدلات العالية لمحو الأمية وذلك بالمقارنة بمصر التي مازال معدل محو الأمية فيها متخلفاً إلى حد بعيد.

هـ - صغر حجم الإنفاق الحكومي وإنخفاض معدلات الضرائب: لقد ذكرنا أن الاقتصادات ذات النمو المطرد قد

تجنبت الأعباء المالية الناشئة عن ضخامة الإنفاق الحكومي، كما أن المقابل لصغر معدل الإنفاق الحكومي كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي هو إنخفاض معدلات الضرائب نسبياً. وعلى سبيل المثال فإن معدل الضريبة على الشركات في هذه الدول يتراوح عادة ما بين ١٥% و ٣٠% مقارنة بمعدل أساسي للضريبة على الشركات (الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية) في مصر الذي يتراوح بين ٣٤% و ٤٢% (حسب القطاع ونوع النشاط الاقتصادي). إن هذه المعدلات العالية للضرائب على الشركات تعتبر مثبطة للإستثمار المحلي والأجنبي في مصر وبالمثل فإن مصر، تفرض ضرائب عالية جداً على المرتبات في القطاع الرسمي، في مقابل ضرائب منخفضة أولاً ضرائب على الإطلاق على المرتبات في الاقتصادات ذات النمو المطرد. إن نسبة ما يدفعه صاحب العمل في مصر تبلغ ٢٦% بينما يدفع العامل ١٤% على المرتبات التي لاتزيد على ٣٣٧ جنيه مصرياً شهرياً، و يبلغ ما يدفعه صاحب العمل على المتغيرات الشهرية (الحوافز مثلاً) نسبة تصل إلى ٢٤% بينما يدفع العامل نسبة قدرها ١١% على المبالغ الشهرية التي تقل عن ٥٠٠ جنيه مصرياً.

و- السياسات الصناعية: إن السمات الرئيسية للاقتصادات ذات النمو المطرد هي توجيهها نحو القطاع الخاص، وإرتفاع

معدلات الإدخار القومي والمنافسة القوية في أسواق المنتجات واسواق العمالة. وكثيراً ما يضاف إلى ذلك أيضاً (أو حتى بدلاً من ذلك) قوى السوق، لقد كان المفتاح إلى التصنيع السريع الذي شهدته اقتصاديات شرق آسيا (سنة من بين الثمانية ذات النمو المطرد) يرتكز أساساً على السياسات الصناعية الخاصة للحكومة، ويمكن الرجوع في ذلك إلى كتابات Amsden (١٩٨٩) Wade (١٩٩٠) وهما أشهر من نادى بهذا الرأي.

ولكن ما هو الدليل الذى يؤكد دور السياسات الصناعية فى شرق آسيا أوفيه؟ إن نقطة البداية فى تحليل السياسة الصناعية فى شرق آسيا ينبغى أن تكون هى التسليم أنه لا يوجد نموذج واحد للنمو فى شرق آسيا، إذ اختلف مدى تدخل الحكومة فى الصناعة بين هذه الدول بشكل كبير. ولقد كانت حكومة كوريا هى أكثر الحكومات تدخلا، مع أنها كانت تضع نمطا لسياستها الصناعية على غرار المؤسسات اليابانية وربما تأتى تايوان فى المرتبة الثانية بعد كوريا من ناحية تدخل حكومتها فى الصناعة، مع أنها أكثر توجها نحو السوق والإعتماد على الصناعات الصغيرة والعائلية فى مقابل المؤسسات الصناعية العملاقة التى تدعمها سياسات الحكومة فى كوريا.

أما جنوب شرق آسيا فقد تميز على النقيض من ذلك بإنخفاض كبير للتدخل الحكومى فى السياسات الصناعية بدرجة نقل عما هو عليه الحال فى شمال شرق آسيا (اليابان - كوريا - تايوان) . فقد حافظت هونج كونج مثلا على الحرية التامة للتجارة وبدون أية رسوم جمركية أو حصص تراخيص للتجارة فى السلع. وكذلك فعلت سنغافورة التى إتبعته مبدأ حرية التجارة على الرغم من وجود تدخل حكومى أكبر تمثل فى سياسات الضرائب والحوافز الأخرى. وقد إتبعته إندونيسيا وماليزيا وتايلاند أيضا برامج متواضعة للسياسة الصناعية بالمقارنة مع شمال شرق آسيا. وحافظت الدول الثلاث على حرية التجارة منذ السبعينات، على أساس عمالات قابلة للتحويل، ومعدلات متواضعة للتعريف الجمركية، وأسواق حرة نسبيا لرأس المال والعمل. وبينما قامت الدول الثلاث الواقعة فى جنوب شرق آسيا ببعض الجهود لتحديد وتشجيع الصناع المتميزين، فإن معظم النمو الصناعى، وخاصة النمو فى الصناعات التصديرية كثيفة العمل، قد حدث تحت ضغوط قوى السوق. أما الدعم المباشر الذى قدمته الحكومة للصناعات فقد كان بشكل رئيسى فى قطاعى صناعات التكنولوجيا المتقدمة وقطاع الصناعات الثقيلة، وقد حقق نجاحا متفاوتا فى كلا القطاعين.

وعلى الرغم من ذلك التباين فى السياسات الصناعية - وخاصة الاختلافات بين شمال شرق وجنوب شرق آسيا- إلا أن التباين كان أقل جدا فى النتائج التى أسفرت عنها هذه السياسات فقد نجحت كل الدول فى النمو الذى قادتته الصادرات الصناعية، إن واقع الحال يثبت أن السمات المشتركة فى شرق آسيا - مثل قابلية العملة للتحويل، والرسوم الجمركية المعقولة، وقوة التوجه الى القطاع الخاص- هى التى كانت وراء ذلك النجاح الملحوظ فى المنطقة وليست السياسات الصناعية الخاصة. وتؤيد عدة دراسات حديثة تلك النتيجة التى تم التوصل إليها، عن طريق تحليلها بدقة للسياسات الصناعية فى القطاعات الاقتصادية المختلفة، وقد أوضحت غالبيتها تواضع أو عدم إسهام السياسات الصناعية فى القطاعات الاقتصادية فى زيادة الإنتاجية.

على سبيل المثال، فإن المقارنة بين نمو سوق حرة مثل هونج كونج مع سنغافورة ذات التدخل الحكومى المعقول، تبين أن زيادة الإنتاجية كان أعلى فى هونج كونج [Young (1993)] وتبين دراسة تفصيلية لزيادة الإنتاجية فى القطاعات الاقتصادية فى كوريا أن القطاعات التى تمتعت بحوافز السياسة الصناعية (مثل الدعم، والإعفاءات الضريبية، الخ) شهدت إنخفاضاً، وليس إرتفاعاً، فى معدلات زيادة الأنتاجية. وقد بينت دراسة عن أكثر الفترات التى شهدت تدخلاً حكومياً فيما بين 1973 و 1979 والتي تميزت بتشجيعاً كبيراً للصناعات الثقيلة والصناعات الكيماوية أن هناك تضارباً فى السياسة الصناعية. [انظر Stern و Kim و Perkins و Yoo (1995)]. وقد توصل المؤلفون الى نتيجة مؤداها أن كثيراً من التدخل الحكومى الناجح فى كوريا كان ضرورياً للتغلب على تشوهات أخرى فى الاقتصاد الكورى وأنه لم يكن ضرورياً لو كانت كوريا قد إتجهت كلية نحو السوق منذ البداية. أو بعبارة أخرى فإن سياسة كوريا فى فترة السبعينات كان ينبغى النظر إليها باعتبارها الحل الأفضل بعد سياسة التحرر التام للتغلب على التشوهات الأخرى الموجودة فى السوق. وكذلك فإن أحد البحوث الحديثة عن الاقتصاد اليابانى، الذى ينظر إليه بإعتباره أول من نهج السياسة الصناعية الناجحة، يوضح أيضا نتائج سلبية على الإنتاجية من جراء السياسة الصناعية الموجهة [Weinstein (1995)].

وبينما تختلف اقتصاديات شرق آسيا إختلافا شاسعاً من ناحية درجة تطبيق السياسة الصناعية والأهداف المرجوه منها. ففي الواقع هناك عدداً محدداً من المؤسسات الصناعية الحكومية كان لها صلاحيات واسعة. أما الجانب الأهم فهو أن كافة الدول في شرق آسيا ودون إستثناء قد أنشأت مناطق حرة لتصنيع منتجات التصدير. أو أو مناطق اقتصادية خاصة أخرى، للمساعدة في جذب الإستثمار الأجنبي وللبدء في عملية النمو على أساس التصدير الصناعي. ولم تهدف هذه المناطق إلى إنتقاء صناعات ناجحة بالمفهوم التقليدي للسياسة الصناعية، بل حاولت أن تخلق منطقة جغرافية يمكن فيها لرجال الأعمال المصدرين أن يقوموا بأنشطة مربحة قائمة على التصدير لا تخضع لأي قوانين وتعليمات مرهقة مادياً، أو لقوانين الضرائب، أو لمعايير العمالة التي تطبق عادة داخل الدولة، وقد ساهمت مناطق تصنيع منتجات التصدير على الحصول على الإستثمار الأجنبي المباشر، وعلى توفير أمثلة حية ناجحة والتي يمكن الإستفادة بها عند القيام بإصلاحات أخرى في السياسة إلا أن هذه المناطق لن تنجح إذا ما تم إعتبارها كبديل عن التحرير واسع النطاق. أو إعتبارها ذريعة لعدم إتخاذ الإجراءات اللازمة للإفتتاح الذي يغطي جميع أوجه الاقتصاد ونواحيه.

وبشكل أكثر وضوحاً، فإن السياسات الصناعية الناجحة لها بعض الخصائص المشتركة فيما بينها:

- أن تهدف لتشجيع الصادرات أكثر من قيامها بحماية السوق المحلي.
- أن توفر دعماً محدوداً على أساس أداء ناجح يمكن رقبته وقياسه (نمو الصادرات مثلاً) أكثر من قيامها بتعويض الخسائر.
- أن تكون مؤقتة أكثر من كونها دائمة (إعفاء من الضرائب لمشروعات التصدير الجديدة لمدة خمس سنوات مثلاً).

. هل شرق آسيا تعتبر حقيقة نموذجاً للنمو السريع ؟

إن المقال واسع الإنتشار الذي كتبه [Paul Krugman (1995)] قد أثار التساؤل عن الأداء التنامي في اقتصادات شرق آسيا إذ يذكر أنه قد نتج عن التراكم الرأسمالي أكثر من كونه ناشئاً عن التحسن في الإنتاجية ثم يمضى ليقارن هذا النمو بما حدث في الإتحاد السوفيتي من نمو اقتصادي، والذي كان قائماً - بالمثل - على أساس التراكم الرأسمالي. والنتيجة الضمنية التي وصل إليها هي أن النمو في شرق آسيا ليس نموذجاً تحتذيهِ الدول الأخرى، كما أنه ليس نمواً متواصلاً، وهنا أغفل كروجمان النقطة الرئيسية للنمو في شرق آسيا، إذ أنه على عكس التراكم الرأسمالي السوفيتي، فإن معظم التراكم الرأسمالي في شرق آسيا قد تم تحقيقه في ظل قوى السوق، وخاصة في ظل قوى السوق الدولية، وهكذا فإنه يتم إختبار أداء الإستثمارات عن طريق مؤشرات السوق الحرة بشكل متكرر، أما الاقتصاد السوفيتي فقد إنهار جزئياً في النهاية بسبب عدم تلبية هيكل الإنتاج لإحتياجات المجتمع. وفي النهاية كان الإتحاد السوفيتي ينتج من الصلب ضعف ما تنتجه الولايات المتحدة في اقتصاد لا يتجاوز 1/7 حجم اقتصاد الولايات المتحدة من حيث القوة الشرائية ولذلك لم يكن مستغرباً إنه عندما أحجم البيروقراطيون عن شراء الصلب بعد عام 1991، لم يمكن للطلب في السوق أن يعوض هذا النقص مما أدى إلى معاناة قطاع الصلب من هبوط حاد في حجم الطلب. وليس هناك ما يدعو للشك في أن شرق آسيا قد تتعرض أيضاً الى انهيار في حجم الطلب مادام الإنتاج الصناعي يقوم على أساس الإستجابة للطلب الناشئ من السوق بشكل متواتر ومستمر.

٤ - تجربة النمو الصيني ودروس مستفادة لمصر

إذا كانت المنافسة في السوق والانفتاح هما الشرطان الضروريان للنمو السريع، فإن تجربة الصين في خلال الأعوام السبعة عشر الأخيرة - منذ بدء دينج شياوبينج لإصلاحات السوق في ١٩٧٨ - تتطلب إيضاحاً. كيف يمكن لدولة تتبع النموذج الإشتراكي، وإن كان بخصائص صينية، أن تتجز مثل هذا النمو السريع؟ وعلى نحو مغاير لما قامت به اقتصاديات شرق آسيا الأخرى، فقد إستمرت الحكومة تلعب دوراً هاماً في توجيه الإستثمار كما أن المنشآت المملوكة للدولة ما تزال تقوم بدور هام في الاقتصاد، فهل يمكن إعتبار الصين حالة إستثنائية في شرق آسيا؟ إن الإجابة على هذا التساؤل يكمن في إنه بينما قامت الصين فعلاً بحماية القطاع الصناعي الضخم المملوك للدولة، فإن منبع النمو الديناميكي في الصين كان في القطاع الذي لاتملكه الدولة (القطاع الخاص) والذي يعمل بأسلوب أكثر قرباً من قوى السوق. وفي الواقع فإن الاقتصاد الصيني - خارج القطاع المملوك للدولة - يشترك في كثير من ملامحه مع الاقتصادات الأخرى في شرق آسيا، خاصة عندما كانت هذه الاقتصادات في المراحل الأولى للتنمية - وبينما يعمل الاقتصاد غير الرسمي بدون كثير من المتطلبات القانونية التي يستلزمها اقتصاد سوق متقدم، إلا أن هذا القطاع يخضع لمنافسة قوية في السوق، والتجارة الدولية، والضرائب البسيطة وهي السمات الرئيسية لاقتصاديات السوق ذات النمو السريع في شرق آسيا. أما عن مصر، فقد تبدو أنها أكثر تحراً من الصين في حين أن العكس هو الصحيح، إذ أن القطاع الخاص في الصين يعتبر نسبياً غير مقيد بما تفرضه القرارات والإجراءات الحكومية، بينما القطاع الخاص في مصر مازال نموه معوقاً بتلك الإجراءات المعقدة.

وهكذا فإن السبيل لفهم النجاح الاقتصادي للصين يكمن في فهم الدور المحدود الذي يلعبه القطاع المملوك للدولة بها (للحصول على تفاصيل أكثر عن التجربة الحديثة للنمو في الصين انظر [Sachs & Woo 1994]، وعندما بدأ دينج شياوبينج إصلاحات السوق في الصين في عام ١٩٧٨، كانت نسبة العمالة في القطاع المملوك للدولة حوالي ١٨% من إجمالي القوى العاملة الصينية، وكان حوالي ٧١% من السكان يعملون بالزراعة، بينما كان حوالي ١٠% يعملون في أنشطة خاصة لا تملكها الدولة بعيداً عن الزراعة، وخاصة المنشآت الجماعية في المناطق الحضرية والملحقة بمؤسسات الدولة وفي المدن الصناعية والمنشآت الريفية الفردية (للحصول على تفاصيل هذا التقسيم للعمالة وفقاً لنوع النشاط انظر نفس المرجع). أما الإصلاحات التدريجية التي قامت بها الصين بعد ١٩٧٨ فقد تضمنت تحرير ذلك الجزء الذي لاتملكه الدولة من الاقتصاد، مع المحافظة على الطابع الإشتراكي لمؤسسات القطاع العام السابقة على عملية التحرير، وقد تمت المحافظة على نسبة حوالي ٢٠% من القوى العاملة في القطاع الإشتراكي، بينما كان حوالي ٨٠% أو أكثر قليلاً من القوى العاملة يعمل في القطاع الاقتصادي الغير مملوك للدولة.

وهناك كثيراً من الدلائل التي تؤكد على أن القطاع الخاص الصيني الذي يعمل في ظل قواعد السوق الحرة هو المصدر المسئول عن ديناميكية الصين وليس القطاع العام وذلك لما يلي :-

أولاً: أن القطاع المملوك للدولة قد إستمر في تحقيق خسائر ضخمة على الرغم من مرور أكثر من عشرة سنوات من التجارب المختلفة التي تقوم بها الحكومة في نظم الحوافز التي تقدمها سواء للإدارة أو العمال.

ثانياً: إن زيادة الإنتاجية في القطاع المملوك للدولة يختلف كثيراً عنه في القطاع الخاص، وطبقاً لبعض الحسابات فإن معامل الزيادة الكلية للإنتاجية في القطاع العام كان يقترب من الصفر.

ثالثاً: إن القطاع الخاص هو المسئول عن القفزة العملاقة في الصناعات التصديرية في الصين، وعلى سبيل المثال فإن نصيب الصناعات الصغيرة والمنشآت الريفية (وهي ما يطلق عليها مؤسسات المدن الصغيرة والقرى) من إجمالي الصادرات قد ارتفع من ١٦.٤% في عام ١٩٨٠ الى حوالي ٤٤.٤% في عام ١٩٩٣. كما أن جزءاً كبيراً آخر من الصادرات حققته المناطق الاقتصادية الخاصة، والمدن الساحلية المفتوحة، ومناطق التنمية الاقتصادية والتكنولوجية، والتي كان المستهدف منها جميعاً تشجيع الصناعات التصديرية. وقد منحت هذه المناطق الخاصة أنواعاً مختلفة من المعاملة التفضيلية والقانونية مثل الإعفاء من الضرائب لمدد معينة، وإعفاء الواردات من المواد الخام والسلع الوسيطة والسلع الرأسمالية اللازمة لإنتاج الصادرات من جميع الرسوم الجمركية، وتجدر الإشارة إلى أن المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الأخرى تماثل مناطق لتصنيع الصادرات التي استخدمت في مناطق أخرى في آسيا في طريقها إلى النمو على أساس التصدير.

رابعاً: إن النمو في إجمالي الناتج المحلي كان أسرع كثيراً في المناطق التي تتمتع بنسبة عالية من العمالة في وحدات القطاع الخاص [أنظر XIAO (١٩٩١)] وكذلك في المناطق الاقتصادية الخاصة [Wei (١٩٩٥)].

إن إحدى النواحي الهامة في ديناميكية الصين كانت تتمثل في إنخفاض معدلات الضرائب على مؤسسات القطاع الخاص، ولما كانت مصروفات الحكومة الصينية لا تتعدى ١٤% من إجمالي الناتج المحلي، فإن الصين أمكنها أن تحافظ على معدلات ضرائب منخفضة في المتوسط على جميع نواحي النشاط الاقتصادي. وكما لاحظنا، فإن كثيراً من مؤسسات القطاع الخاص تكاد تكون معفاة تماماً من الضرائب، على الأقل في السنوات الأولى لبدائية نشاطها، كنتيجة للمزايا الضريبية الخاصة التي تطبق في المناطق الاقتصادية الخاصة. وتتميز أسواق العمالة في الصين أيضاً بمرونة عالية بالنسبة للقطاع الخاص. وبينما يتمتع العمال في القطاع العام بمزايا وضمانات كبيرة في كل من الصين ومصر، فإن العمال في القطاع الخاص الصيني لا يتلقون أية ضمانات بالنسبة لوظائفهم. وقد كانت إحدى النتائج لذلك هي النمو السريع للعمالة في الصين، مادامت المؤسسات يمكنها أن تقوم بتشغيل العمال دون التخوف من أن يظلوا عبئاً عليها، إذا ما كان عملهم غير مطلوب في المستقبل، بسبب عدم قدرتها على فصلهم. ولقد ارتفعت العمالة في القطاع الرسمي بشكل كبير فإزدادت من ٩٥ مليون شخص في عام ١٩٧٨ (٩.٧% من قوة العمل) إلى ١٤٨.٥ مليون شخص في عام ١٩٩٤ (١٩.٢% من قوة العمل) بينما ظل معظم البقية الباقية من القوى العاملة يعمل في الزراعة، وهكذا فإن حل المشكلة الاقتصادية للنمو السريع في الصين الإشتراكية كان ذا أوجه ثلاثة:

- إن القطاع الإشتراكي يمثل جزءاً صغيراً ومحدوداً، ربما تبلغ نسبته ٢٠% إذا تم قياسه بالعمالة.
- إن القطاع الغير حكومي قد أعطى حرية واسعة للنشاط الاقتصادي، بما في ذلك إعطائه حوافز مغرية مثل ما يجرى عليه العمل في المناطق الاقتصادية الخاصة، بحيث أمكن للصين أن تحاكي النمو الذي تقوده صناعات التصدير مثل باقي دول شرق آسيا .
- اللامركزية السياسية لعملية إتخاذ القرارات الاقتصادية، مما أدى إلى تقوية الحكومات الإقليمية في مواجهة الحكومة المركزية، وقد يسر ذلك من إصلاحات السوق.

٥ - ما الذى يجب أن تقوم به مصر؟

قامت مصر بقدر كبير من التحرير، خاصة فيما يتعلق بالتجارة الخارجية منذ منتصف عام ١٩٩١ وقد أحرزت سياسة تحرير الاقتصاد نتائج مشجعة. فقد سجل إجمالي الناتج المحلى نسبة أعلى من ٣% فى السنة، بعد أن كان النمو صفرأ فى عامى ١٩٩٢ و ١٩٩٣. وهذه الزيادة وإن كانت مازالت متواضعة فقد تحققت فى ظل المحافظة على معدلات معقولة من التضخم ومستويات مقبولة من إحتياطي النقد الأجنبى وميزان المدفوعات.

وهكذا فإنه يمكن الحكم بنجاح المرحلة الأولى من تحرير الاقتصاد فى مصر. ومع ذلك، فإنه إذا ما تم تقييمها بالمستويات التى حققتها الاقتصادات ذات النمو المطرد، يتضح إنه مازال هناك شوط كبير ينبغى على مصر أن تقطعه، إذا ما كانت تبغى تحقيق معدلات عالية ومستمرة للنمو الاقتصادى. إن معدلات النمو الاقتصادى حالياً فى مصر أقل كثيراً من المعدلات التى حققتها الاقتصادات ذات النمو المطرد. على الرغم من أن الاقتصاد المصرى أكثر فقراً وبالتالى يمكنه تحقيق نمواً أسرع كثيراً من ذلك الذى تحققه الاقتصادات ذات النمو المطرد، وذلك أخذأ فى الإعتبار الإتجاه نحو اللحاق بالاقتصادات القائمة على أساس التوجه إلى السوق. ويعزى النمو الاقتصادى البطيء نسبياً فى مصر إلى القصور المستمر فى المؤسسات التى تعمل بقوى السوق، إذ مازالت مصر واقعة فى أسر تلك التصورات التى كانت سائدة فى سنوات خلت، وفى قبضة المصالح المستترة التى تعززها سياسة التصنيع الحكومى.

إن أحد المقاييس البسيطة لفرص النمو فى مصر على أساس السياسات الحالية هى معادلة قياس النمو فيما بين الدول، والتى تتسبب معدل النمو الاقتصادى بالنسبة للفرد فى الدولة إلى مستوى الدخل المبدئية بها، وكذلك عدد من مؤشرات السياسة بما فى ذلك معدل الإدخار القومى، ورقم قياسى للإنتفاع التجارى وللتدفقات المالية، ورقم قياسى للمرونة فى سوق العمل، ومعدل الإنفاق الحكومى كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلى. ونحن نتوقع أن يكون النمو أعلى للدول الأكثر فقراً وفى ظل معدلات إدخار أعلى، وإنتفاع أكبر، ومرونة أكثر فى سوق العمل وإخفاض فى المصروفات الحكومية كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلى. [انظر ملحق (١) للحصول على تفصيل عن النتائج تطبيق تحليل الإنحدار]. وعلى أساس تقديرات الإنحدار، نجد أن معدل النمو للفرد فى مصر كما يمكن التنبؤ به - يبلغ ٢.٦١% فى السنة على أساس إستمرار السياسات الحالية.

والآن وإذا ما أخذنا فى الإعتبار مستوى الدخل المبدئى فى مصر، فإن المستوى الذى يمكن التنبؤ به لمعدل النمو للفرد سيبلغ ٦.٣٣% سنويا - على أساس السياسات التى تطبقها الاقتصادات ذات النمو المطرد فيما يتعلق بالمخدرات والرسوم الجمركية والمرونة فى سوق العمل والإنفاق الحكومى. وبينما نعلم أن هذه النتائج إنما هى نتائج تقديرية وأولية، إلا أنها تساعد على إثبات أن الإصلاحات الأكبر سيكون لها آثار كبيرة وبعيدة المدى على رفع معدل نمو مصر فى الأجل المتوسط. وفيما يلى سنقوم ببحث سبع نواح يمكن أن يجرى فيها إصلاح بشكل أكبر مما هو قائم.

أولاً: الإفتتاح: مازالت الرسوم الجمركية فى مصر من أعلاها فى العالم، ومازالت تحول دون أن تصبح مصر جاذبة كمنطقة لتصدير إنتاج الصناعات كثيفة العمل، وينبغى أن تتضمن الخطوات التالية نحو الإفتتاح تخفيضاً فى معدلات التعريفات الجمركية بحيث تصل إلى المعدلات المطبقة فى الاقتصادات ذات النمو المطرد (بين صفر و ٢٠%). كما يجب إنشاء مناطق للصناعات التصديرية على نطاق واسع فى داخل مصر، ولكن لا بد أن تكون هذه المناطق مكملة وليست بديلة عن زيادة التحرير، كما ينبغى أن يتضمن أيضا إلغاء القوانين

ثانياً: الإصلاح المالي: لما كان معدل الإذخار القومي يقل عن ٢٠% في مصر، في وقت تصل فيه هذه النسبة إلى ٣٠% أو أكثر في اقتصاديات النمو المطرد، فإن هناك ضرورة حتمية لزيادة معدل إذخار الحكومة على أساس قيامها بتخفيض أوجه مصروفاتها، ومن الممكن تخفيض إنفاق الحكومة كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي عن طريق تخفيض الدعم، وإستخدام الإيرادات الناشئة من الخصخصة لتخفيض مديونية القطاع العام، ومن ثم تخفيض عبء الفوائد الناشئة عن الدين العام. إن تخفيض الإنفاق الحكومي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي سيسمح للحكومة أن تقوم بتخفيض معدلات الضرائب إلى المعدلات العالمية المنافسة.

ثالثاً: التحرير وخصخصة إحتكارات الدولة: إن مؤسسات القطاع العام في مصر تضر بالاقتصاد القومي

بطريقتين:

أ - إن أكثر تلك المؤسسات لاتعمل بكفاءة وتحقق خسائر.

ب - إن تلك المؤسسات غالباً ما تتمتع بالحماية بإعتبارها إحتكارات للدولة، وخاصة في مجالات التمويل، بما في ذلك البنوك وشركات التأمين، والبنية الأساسية بما في ذلك قطاع المواصلات السلكية واللاسلكية، وخدمات الموانئ، وإنشاء الطرق. ويعتبر إنهاء إحتكار الدولة في هذه القطاعات أمراً حتمياً للسماح لمؤسسات جديدة خاصة أن تقوم بالمنافسة وأن تحقق إنتاجية أعلى في هذه القطاعات. إن خصخصة مؤسسات القطاع العام الحالية عملية ضرورية سواء من الناحية المالية أو من ناحية تحقيق الكفاءة الإدارية.

رابعاً: تعديل قانون العمل: يعتبر القصور في خلق الوظائف في الاقتصاد الرسمي من المتناقضات الكبيرة في السياسة الاقتصادية

في مصر، وذلك في ظل قانون عمل شديد التقييد يؤدي إلى رفع تكلفة تعيين العمال الجدد. وكما لاحظنا فإن العمالة في القطاع الرسمي منخفضة والبطالة شديدة الإرتفاع، أما الأمر الأكثر أهمية فهو إستمرار قيام العوائق أمام فصل العمال غير المرغوبين في المؤسسات مما يؤدي إلى تعقيد عملية تعيين العمال الجدد. فصناعة سلع التصدير التي تتميز بكثافة العمالة تتطلب مؤسسات مرنة ومنافسة يمكنها أن تغير من حجم العمالة بها وفقاً للتغيرات في طلب السوق وللمتغيرات في التكنولوجيا. ومن ثم فإن مصر تصبح غير جذابة كقاعدة لإنتاج الصادرات بسبب العوائق التي خلفتها التشريعات الخاصة بالقوى العاملة. إن إحدى الخطوات الهامة التي يمكن إتخاذها هي تحديد عدد كبير من مناطق تصنيع الصادرات التي لا تطبق فيها تلك القيود القانونية على العمالة، وهناك حلاً أكثر عمومية يتمثل في إستمرار إعطاء الحماية للعاملين في القطاع الرسمي الموجودين فعلاً في الخدمة، مع إعطاء الحرية للمؤسسات في التعيين والفصل بالنسبة للعاملين الجدد في المستقبل، أما التغيير الثالث والذي نتطلع إليه بشدة، فهو إلغاء القيود العامة على تعيين وفصل العمال وإعطاء حق التعيين والفصل لإدارات المؤسسات كجزء من عملية التفاوض على الإتفاقات الجماعية بين المؤسسات وإتحادات العمال في تلك المؤسسات وبدون تدخل حكومي.

خامساً: السياسة الإجتماعية: إن الحكومة بحاجة إلى توفير موارد أكبر للتعليم الأساسى والصحة، كما ينبغي الإنتباه إلى أن الإنفاق على تعليم البنات له عائد إجتماعى كبير بصفة خاصة، إذ أن نحو أمية الإناث يودى إلى تأثير إيجابى على العائلة، وإلى خفض وفيات الأطفال، وخفض النمو السكانى عن طريق خفض معدلات الخصوبة، وإلى إتاحة سوق أكبر لعمالة النساء.

سادساً: البنية الأساسية: إن العوائق أمام الإستثمار فى البنية الأساسية لا يمكن التغلب عليها إلا إذا قامت الحكومة بخلق البنية الاقتصادية والتنظيمية التى تودى إلى إدخال تدفقات ضخمة من الإستثمارات الأجنبية الخاصة فى المجالات الهامة من البنية الأساسية. ويصدق هذا على قطاعات المواصلات السلكية واللاسلكية والنقل (بما فى ذلك خدمات الموانىء) والتى توفر حلقات الإتصال الحيوية بين مصر والسوق العالمية.

سابعاً: إصلاح السوق المالية: قامت مصر بتأميم قطاعى البنوك والتأمين منذ عشرات السنين، وبينما قامت عدداً من الدول الأخرى التى إتخذت نفس الإجراء بالعدول عنه الآن مثل المكسيك وفرنسا وشيلي، فإن مصر مازالت تعتمد بشدة على البنوك وشركات التأمين المملوكة للدولة، مما نشأ عنه خسائر كبيرة فى قطاع البنوك وعدم كفاءة أداء الخدمات المالية.

٦- الحاجة إلى استراتيجية شاملة للنمو

أدت الإستراتيجية الاقتصادية فى مصر فى الأعوام الأخيرة إلى نتائج متباينة إذ يمكن ملاحظة أن مصر قد تغلبت على عدد من الأسباب الهامة لعدم التوازن الاقتصادى، وقامت بتحقيق إستقرار نسبى ونمو معقول. ولكن من ناحية أخرى فإن النمو مازال بطيئاً جداً لى يحدث أثراً فى المستوى المروج للفقر والبطالة المتزايدة. إن المشكلة الكبرى فى الإستراتيجية الحالية هى التركيز الشديد على تحقيق الإستقرار وقلة الإهتمام بالنمو الاقتصادى طويل الأجل. وليس معنى هذا القول تقليل أهمية إحداث التوازن فى الموازنة، فقد رأينا أن الإدخار الحكومى يعتبر فعلاً أحد العناصر الهامة فى الاستراتيجية العامة للنمو، بيد أن المشكلة هى أن برامج الإصلاح الاقتصادى لم تكن على درجة كافية من الطموح، كما أن أهداف النمو كانت منخفضة (على سبيل المثال ٥% سنوياً أو أقل من ٣% بالنسبة للفرد).

أما المشكلة الأخرى فهى الإتجاه إلى معالجة الموضوعات بطريقة جزئية، وعلى سبيل المثال فقد كان هناك جدلاً طويلاً عن سعر الصرف وكانت الحكومة المصرية تقاوم بشدة أى تخفيض فى عملتها، ومع ذلك فإن المشكلة بأكملها تبدو جد مختلفة إذا ما تم إعتبار سعر الصرف كأحد العناصر الأساسية فى سياسة شاملة للنمو، وفى هذه الحالة فإن الحاجة إلى جعل نظام سعر الصرف أكثر مرونة (عن طريق إتباع نظام التغير فى السعر المرتبط بعدة عملات بدلاً من الربط البسيط بعملة معينة) ستصبح أمراً واضحاً. وحتى بدون اللجوء إلى تخفيض العملة فيجب الوصول إلى إتفاق حول ترتيبات معينة تودى إلى أن يصبح سعر الصرف فى المستقبل أكثر مرونة.

وفى هذه المرحلة من مراحل الإصلاح فإن مصر تحتاج إلى القيام بإجراءات إصلاحية فى مجالات الخصخصة، السياسة التجارية، السياسة المالية، سعر الصرف، سياسة سوق العمل، والبنية الأساسية.. الخ. وذلك فى إطار برنامج نمو شامل. هذا على أن يبدأ البرنامج أولاً بتحديد هدف نمو طموح وواقعى فى نفس الوقت، كنسبة نمو قدرها ٨% فى المتوسط سنوياً على مدى السنوات الخمس

ملحق ١

تعليق

على تحليل الإنحدار المستخدم في الدراسة

وفقاً للبيانات الحديثة التي حصلنا عليها من مجموعة من نماذج النمو لمختلف الدول، قمنا بتقدير معادلة أولية للنمو في مختلف الدول التي يكون فيها النمو الاقتصادي دالة في متوسط دخل الفرد المبدئي ومعدل الإيداع القومي، ورقم قياسي لكفاءة السوق على أساس بيانات التقرير العالمي للمنافسة الذي يعده المنتدى الاقتصادي العالمي. والرقم القياسي لكفاءة السوق هو مجموع ثلاثة أرقام قياسية يعدها معهد جامعة هارفارد للتنمية الدولية والمنتدى الاقتصادي العالمي. وتقيس هذه الأرقام القياسية الثلاثة درجة الانفتاح الاقتصادي أمام التجارة والتدفقات المالية وحجم الحكومة بالنسبة للاقتصاد ومرونة سوق العمل. وإذا ما قمنا بجمع هذه الأرقام القياسية الثلاثة للإنفتاح والحكومة وسوق العمل فإننا بذلك نخلق رقماً قياسياً عاماً عن كفاءة السوق. ويتم خلق هذا المؤشر ليعطي درجة أعلى لزيادة الإنفتاح، ولصغر حجم الحكومة (كما تظهره مصروفات الحكومة كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي ومختلف معدلات الضرائب) ولزيادة مرونة أسواق العمل. وإعطاء فكرة عن ترتيب مصر النسبي في مجموعة مكونة من ٤٩ دولة، تبدأ بإعطاء رقم (١) لأفضل أداء، ورقم (٤٩) لأضعف أداء، فإننا نجد أن ترتيب مصر هو (٢٢) في الإنفتاح و(٣١) بالنسبة لحجم الحكومة و(٤٠) بالنسبة لمرونة سوق العمل بينما تحصل اقتصادات شرق آسيا على ترتيب أعلى في كل المجالات، ويبلغ متوسط ترتيب اقتصادات شرق آسيا في المتوسط (٢٥) بالنسبة للإنفتاح، و(٣) بالنسبة لحجم الحكومة و(٩) بالنسبة لمرونة أسواق العمل .

ويظهر الجدول رقم (١ - أ) نتائج تحليل الإنحدار. وكما هو متوقع فإن معامل الدخل سالب ومما يعنى أن الدول الأفقر تميل إلى النمو بسرعة أكبر، مع بقاء جميع الأشياء الأخرى على ما هي عليه، وكما هو متوقع أيضاً، فإن الاقتصادات الأكثر كفاءة (أي تلك الاقتصادات ذات الدرجات الأعلى في مؤشر الكفاءة) تميل إلى النمو بدرجة أسرع .

ووفقاً لهذه المعادلة فإن نمو مصر قد تأخر بسبب ترتيبها المتأخر في العناصر المختلفة لكفاءة السوق. ولتقييم نتائج النمو الذي يمكن التنبؤ به لمصر، نقوم باستخدام تقديرات الإنحدار لحساب معدلين للنمو: (١) معدل النمو المتوقع في مصر مع افتراض مستويات الدخل الحالية (نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي وفقاً للقوة الشرائية في ١٩٩٣) والكفاءة الحالية للسوق، و(٢) معدل النمو المفترض في مصر لمستويات الدخل الحالية ولكن مع تحسن الرقم القياسي لكفاءة السوق بما يعادل المتوسط السائد في دول شرق آسيا. وطبقاً لتقديرات الإنحدار، فإن التحسن في كفاءة السوق المصرية لدرجة تصل إلى مستوى أسواق شرق آسيا سيؤدي إلى زيادة معدل النمو السنوي في الدخل الفردي بنسبة تقارب ١.٩% سنوياً، بحيث يبلغ المعدل العام المتوقع ٤.٥٥% فإذا ما حققت مصر أيضاً معدل الإيداع السائد في الاقتصادات الآسيوية السبعة، فإن معدل النمو الفردي قد يبلغ ٦.٣٣% وقد أوردنا هذه الحسابات في الجزء الثاني من الجدول (١ - ب).

جدول رقم (١ - أ) تقديرات الإنحدار: (المتغير التابع: معدل النمو الحقيقي في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ١٩٩٢-١٩٩٦)

المتغيرات المستقلة

١.١٧-

لوغاريتم متوسط الدخل المبدئي

(٢.٥٨-)

٠.٠٩٨

معدل الإدخار (١٩٩٥)

(٢.٢٠)

٢.٧٥

مؤشر الكفاءة

(٣.١٧)

٤.٥٩

ثابت

(٢.١٨)

٠.٤٠٤

معامل الارتباط (R^2)

٤٢

عدد المشاهدات (N)

المصدر: حسابات المؤلف .

جدول رقم (١ - ب) معدلات النمو مع إختلاف الظروف

الاقتصادات الآسيوية السبعة	مصر	
٣.٧٦	٢.٧٧	لوغاريتم متوسط الدخل المبدئي
٣٥.٠١	١٦.٨٤	معدل الإدخار (١٩٩٥)
٠.٥٦٣	٠.١٤٢-	مؤشر الكفاءة
٦.٣٣	٠.٢٦-	النمو ١٩٩٢ - ١٩٩٥
	٢.٦١	معدل النمو المتوقع لمصر ١٩٩٢ - ٩٥
	٤.٥٥	- النمو المتوقع لمصر بافتراض رقم قياسي لكفاءة الاقتصادات الآسيوية السبعة: $٢.٦١ + ١.٩٤ =$
	٦.٣٣	- معدل النمو المتوقع لمصر بافتراض أن لها نفس معدل الإدخار السائد في الدول الآسيوية السبعة : $١.٧٨ + ٤.٥٥ =$

المصدر: حسابات المؤلف

القسم الثاني

مناقشات وتعليقات على المحاضرة

بعد إلقاء محاضراته، أجاب ساكس على الملاحظات والأسئلة التي أبدأها ووجهها الحاضرون. وقد ساهم في المناقشة كل من سعيد النجار من الأكاديميين، أرفند سوبرامانيان من صندوق النقد الدولي، فائقة الرفاعي من البنك المركزي المصري، ويرنر بوشرا من مؤسسة فريدرش إيبيرت ستايفتونج الألمانية، يوسف بطرس غالي وعلى سليمان من الحكومة المصرية، جيمس ويتنجتون من الصحافة الأجنبية، وعبد العزيز حجازي، فؤاد سلطان، أحمد قدرى، طاهر حلمي، جمال مبارك، وأحمد فوده من القطاع الخاص (انظر ملحق ٢ للحصول على قائمة كاملة بأسماء المشاركين). وفيما يلي ملخص للمناقشات:-

مشارك:

يجب أن أذكر أن الأبعاد التاريخية التي أوردتها عن التطور في صنع السياسة الاقتصادية كانت مثيرة الإهتمام جداً، فقد أوضحت أن الاقتصادات المنفتحة تتجج بدرجة أكبر كثيراً من الاقتصادات المغلقة، ولكن ليست كل الدول التي ذكرتها في قائمة الدول ذات الأداء العالي منفتحة في جميع النواحي. وعلى سبيل المثال فإن كوريا مفتوحة للتصدير، ولكن الواردات إليها مقيدة جداً، فلا يمكن للمرء أن يشتري سيارة يابانية في كوريا، وكذلك بالنسبة لسوق العمل بها والذي نقول إنه عامل شديد الأهمية، فهو غير مرن إطلاقاً، كذلك فإن الحقوق الفردية للعمال تعتبر من بين أقرها في العالم، ويكاد يكون من المستحيل فصل أى عامل هناك، وبدلاً من مقارنة مصر بدولة مثل كوريا اليوم. فإن من المناسب أن ننظر إلى تلك الدول عندما بدأت كل منها نموها الاقتصادي ونفارتها بمصر، وإذا ما نظرنا إلى معدلات الإذخار فإننا سنجد أن كوريا بدأت بمعدل إذخار ٢% في الستينيات، وتطلب الأمر مرور عشر سنوات كي تصل إلى معدل ١٨% في الثمانينات بل والتسعينيات لتصل إلى المعدل الذي يزيد على ٣٠%، مالذي يمكن لمصر عمله لتحقيق درجة عالية من النمو؟ وماهى الإجراءات التي بدأت بها تلك الدول عمليات إنطلاقها؟

المحاضر:

إن تعريف الاقتصاد المنفتح أمر معقد بعض الشيء، إلا إنه يغطي الرسوم الجمركية، والحصص، وقابلية العملة للتحويل، وسعر الصرف، والإحتكار والضرائب على الصادرات. هونج كونج مثلاً كانت منفتحة تماماً حيث كانت الرسوم الجمركية صفراً، وسنغافورة كانت منفتحة تماماً، ماليزيا تكاد تكون منفتحة كلية، إندونيسيا كانت مفتوحة جداً، أما تايوان فكان إنفتاحها متوسطاً، وكوريا كانت منغلقة نسبياً، وكانت الرسوم الجمركية بها مرتفعة جداً على السلع الإستهلاكية. وأنا لا أحيد النهج الذي إتبعته كوريا، لأن الدلائل تشير أن الحماية قد أدت إلى هبوط الإنتاجية في بعض القطاعات فيها، ولكن حتى مع الإنغلاق النسبي في كوريا، وفي فترة نموها المرتفع، فإن كوريا كانت أكثر إنفتاحاً وأقل حماية إذا ما قورنت بباقي دول العالم النامى بما فيها مصر - وهذه المرة ليس بالنسبة للسيارات اليابانية فحسب بل لعدد كبير من مختلف أنواع السلع الرأسمالية والوسيلة التي تمثل مدخلات للإنتاج والسلع الإستهلاكية. وصحيح أنه منذ الحركة الديمقراطية في ١٩٨٨ زادت كوريا من حقوق العمال إلى حد أعتقد أنه قد يكون ضاراً بالنسبة لمؤسساتها، ولكن في أثناء فترة النمو الكبير كانت هناك ضغوطاً على إتحادات العمال، وحديثاً بدأت كوريا في إدخال نظام سخي للمعاشات، ولا أدري كيف سيتمكنون من التغلب على مشكلاتهم فيما بعد.

إن كوريا تعتبر فريدة تقريباً فيما تفعل، ولكن إذا كان لايد من شبيهه فستكون اليابان، لأن كليهما كان مغلقاً نسبياً بالنظر إلى شرق آسيا، إلا أن كلا منهما كان مفتوحاً بالمقارنة مع باقي دول العالم النامى، واليابان كانت تعتبر في نظر كثيراً من الناس نموذجاً رائعاً

مشارك:

ماليزيا وهي إحدى الدول ذات النمو المرتفع، لديها ضريبة على الشركات التجارية تصل إلى نسبة ٣٤% وهي ليست بعيدة عن معدل الضرائب على الشركات في مصر والذي يصل إلى ٣٢% أو ٣٤% والذي تعتبرونه معدلا عاليا جدا. من وجهة نظر سيادتكم ماهى درجة أهمية معدل الضرائب بين جميع عناصر النمو؟

المحاضر:

إن ماليزيا تعتبر حالة اقتصادية ناجحة ومثيرة للإهتمام جدا، فلقد بدأت كاققتصاد يقوم على أساس الموارد الطبيعية ثم تحولت لتصبح واحدة من أهم مصدري الصناعات التصديرية، وقد كان الإزدهار غير العادى فى صناعة الإلكترونيات الإستهلاكية قد تم تحقيقه عن طريق إقامة منطقة تجارة حرة فى بانانج خصصت للإلكترونيات. وقد قرر المحافظ أن يجعل من المنطقة نموذجا للنمو على أساس التصدير عن طريق إلغاء الرسوم الجمركية تماما وكذلك إلغاء الضرائب على مستلزمات الإنتاج المستوردة مع إعطاء شروط ضريبية شديدة السخاء للمستثمرين الأجانب. وقد بدأت المنطقة بصناعة التجميع، ثم بتصنيع المكونات، ثم تحولوا نحو تصميم تكنولوجياتهم الخاصة وإلى إنتاج سلعا أكثر تعقيدا. وقد اختاروا منطقة جغرافية وقطاعا معيننا وجعلوها مفتوحين تماما، مع ظروف عمالة مرنة جدا وأجورا منخفضة، وأسعار للمدخلات رخيصة جدا، وبغير ضرائب على المرتبات، والضرائب على دخل الشركات الجديدة لمدة طويلة نسبيا، مع إدارة كفاء للعمليات التجارية وهذا هو الذى جعل التصنيع والنمو يزدهران فى ماليزيا.

إن كل دولة لها النظام الضريبي الخاص بها ولكن المهم هو التفاعل الكلى بين هذه الضرائب والكفاءة التى تتم بها عملية التنفيذ. إنها تعتمد على المجموعة كلها، أى هل لديك ضريبة على الشركات، وضريبة على المرتبات، وضريبة فردية مرتفعة وأيضا ضريبة على القيمة المضافة، الخ؟ .. ولا بد من النظر إلى كل هذه الضرائب، لا إلى ضريبة واحدة فقط.

مشارك:

إننى أتفق مع وصفك للتغيرات فى الإستراتيجية فى جميع بلدان العالم النامى فى الفترة التى تلت الحرب العالمية الثانية، كما اتفق مع رأيك فى أن نموذج التصنيع الحكومى كان إخفاقا ذريعا، وإننى اعتقد أن الخصخصة هى السبيل إلى التنمية والنمو المرتفع، ليس بسبب عدم كفاءة القطاع العام أو الفساد فحسب، بل لأن هناك علاقة واضحة بين سيطرة القطاع العام والحد من المنافسة الذى يعتبر سمة رئيسية فى مؤسساته.

كذلك تعتبر الرسوم الجمركية والسياسات التجارية لدينا مقيدة بدرجة كبيرة، لأن الاقتصاد المصرى وخاصة التصنيع مازال يسيطر عليها القطاع العام، وكنتيجة لذلك تنقصنا القدرة على أن نحثل مكانا فى سوق التصدير. إن سيطرة القطاع العام تعنى أيضا حجم حكومة ضخمة، فالخصخصة والسياسة المرنة لسوق العمل ينبغى أن يكونا على رأس الأولويات فى سياستنا الاقتصادية وبغض النظر عن الأيدولوجية، فإننى لا أعتقد انه يمكن تحقيق النمو مع وجود قطاع أعمال عام كبير .

المحاضر:

أظن أنك قد أصبت تماما حين قلت إن سيطرة القطاع العام تؤدي إلى تغيير الاقتصاد السياسى، وإذا ما تركنا جانبا التكلفة المباشرة الناشئة من عدم الكفاءة وإنعدام حرية الدخول والمنافسة، فإن هناك تكلفة سياسية، إذ إن النظام بأكمله ينحرف ليفسح المجال للقطاع العام – وما يستتبعه ذلك من عدم الرغبة في التغيير، وليس هناك قطاع عام في العالم بأسره يحقق دخلا كافيا في الوقت الحاضر. هناك بعض المؤسسات الإحتكارية قد يمكنها أن تظهر بعض التدفقات المالية الإيجابية إلا أن الصناعة المملوكة للدولة عادة ما تخسر. والسبب في رأيي هو أنه لا يمكن فصل العمال في القطاع العام، لأن الساسه لا يمكنهم أن يقبلوا تسريح العمال. وإذا ما عانت أى شركة من متاعب ومشاكل فإنهم يقدمون لها حماية أكبر، وإعتمادات أكبر من البنوك، وإعانات من موازنة الدولة، ولكنهم لا يرغبون في إجراء عملية فصل للعمال.

ولا توجد دولة تمكنت من تحقيق النجاح في إصلاح شركاتها العامة، ولا أى حكومة من أية دولة أياً كان نوعها تمكنت من تحقيق كفاءة تلك الشركات. لقد فشلت فرنسا في إصلاح الشركات العامة، والصين ما تزال تخفق في ذلك منذ خمسة عشرة عاماً، ومع ذلك فقد حافظت الصين على القطاع العام، غير ذى الكفاءة، والذي يحقق الخسائر لأن الصين على عكس روسيا وبولندا لا تملك سوى قطاع عام صغير نسبيا يضم نسبة صغيرة من إجمالي العمالة بها، ويتصلص دوره في الناتج المحلى الإجمالى.

مشارك:

لقد ذكرت أن مصر لديها إمكانات نمو كبيرة، ولكنك كنت متشائما فيما يتعلق بإمكان قيامها بتحقيق معدل نمو بنسبة 8% في السنوات القليلة القادمة، هل يمكنك أن توضح ذلك؟

المحاضر:

أحد الأسباب التي من أجلها تملك مصر إمكانية تحقيق ذلك هو موقعها الجغرافى الهام، وأنا أعتقد أن موقعكم الجغرافى ممتاز، وان التجارة الإقليمية التي لم تحظ بمكانها بعد بين بلدان الشرق الأوسط تعتبر مصدرا لنمو جديد وربما كان الإحتمال الأكثر أهمية هو إمكانية التجارة مع أوروبا. بولندا عندما إنفتحت على أوروبا الغربية في عام 1990 حققت إزدهارا لا يكاد يصدق في الصادرات، وبمجرد أن قامت بتهيئة المناخ ليصبح أكثر مرونة وتشجيعاً للإستثمار مع تيسيرات في الضرائب والنقل، ومتوسط الرسوم الجمركية، وطرق الحصول على مستلزمات الإنتاج الوسيطة ... الخ – تدفقت الشركات الألمانية بأعداد ضخمة لى تستثمر بها، لأن الأجور في ألمانيا مرتفعة وتبلغ من 18 إلى 30 دولارا للساعة، أى أعلى من الأجور الحالية في الولايات المتحدة.

إن هناك ميزة كبيرة لمصر فيما يتعلق بتهيئة مناخ الإستثمار لى يكون مناسباً للأنشطة الإنتاجية الهامة الموجهة نحو الأسواق الأوروبية، ولكن لا يمكنكم أن تقوموا بذلك مع وجود رسوم جمركية بنسبة 29%، وذلك حتى دون التطرق للمشاكل الأخرى لأن الناس سيذهبون الى بولندا بدلاً من المجيء اليكم، ولم لا ؟ إن بولندا قريبة من الاسواق، وهى أكثر إنفتاحاً، ولكن تكلفة العمالة لديكم أقل، وتكاليف النقل منخفضة جداً، ولديكم موانئ عظيمة، ولديكم المهارات، وأنتم لستم بعيدين عن الأسواق الأوروبية، ومن المدهش فعلا ألا يوجد لديكم ذلك النوع من الديناميكية بالنسبة لإستغلال هذا الموقع الجغرافى، فمنغوليا تبعد 1200 كيلو متراً من أقرب شاطئ بحرى،

مشارك:

يبدو أن هناك إتفاقاً في الرأي حول القواعد اللازمة لتحقيق النمو. أحد المشاكل التي تواجه مصر هي البيروقراطيون الذين يديرون النظام ويتحكمون فيه ولا يستطيعون فهم هذه القواعد الجديدة. لقد بدأت دول شرق آسيا من الصفر، وأمكنهم أن يوظفوا عدداً من البيروقراطيين الفنيين المتخصصين لعمل الإطار القانوني والتنظيمي للملائم للأعمال، أما البيروقراطيين في مصر فقد نشأوا في اقتصاد مغلق، وهم يقاومون بشدة حتى التوجيهات التي تعطيها السلطات السياسية لتحقيق الإنفتاح الاقتصادي، وهؤلاء البيروقراطيون تبلغ نسبتهم ٢٧% من إجمالي حجم العمالة في مصر.

المحاضر:

لقد ألغت بوليفيا كافة التراخيص الخاصة بالتجارة الخارجية في يوم واحد هو ٢٩ أغسطس ١٩٨٥، وبولندا حققت الإنفتاح فعلياً في يوم واحد، على الرغم من أنها كانت إدارة بيروقراطية شيوعية منذ سنة ١٩٤٦، ولكن في أول يناير ١٩٩٠ تم إلغاء كافة القوانين الخاصة بالتراخيص والقيود وتحولات النقد الأجنبي، وقد أطلق على هذا الإجراء "الضربة المدوية" (The Big Bang) وهكذا وجدت إحدى الوزارات نفسها دون عمل تؤديه. وبالطبع فإن البيروقراطية تحاول المقاومة لتجد لنفسها وسيلة يمكن ان تعيد بها إغلاق الاقتصاد من جديد، ولكن مع التحرير يمكن إتخاذ خطوات كبيرة. أما ما هو أكثر صعوبة فهو تحقيق الإدارة الجيدة لما هو مطلوب عمله، فليست هناك وسيلة يمكنها في لمحة عين أن تجعل المدارس الابتدائية أكثر تأثيراً وفاعلية، أو تجعل الخدمات الصحية تصل إلى الفقراء وإلى الأقاليم، أو تجعل تحصيل الضرائب يتم بطريقة جيدة، لأن هذه نظم معقدة. إن بعض نواحي النشاط والحياة تتطلب وجود البيروقراطية، وأنا أفرق بين النظم التي ترغبون في إلغائها والنظم التي تحتاجون إلى الإبقاء عليها.

إن وسائل الإصلاح وسبله تختلف، وبعض الإصلاحات تحتاج إلى البيروقراطية، بينما بعضها الآخر يمكن أن تفرضه القيادة، بيد أن الإصلاح السريع يحتاج إلى فريق متناغم متفاهم وإني اعتقد بشدة أنكم تريدون الإصلاح، فعليكم إذن الشروع فوراً في وضعه، ولا تعلقوا أنكم ستقومون به في ست سنوات، لأنكم بذلك سوف تواجهون المعارضين حولكم في كل مكان يحاولون أن يوقفوا العملية، وسيوقف الإصلاح إلى الأبد. إنكم بحاجة إلى تغيير النظم القائمة مثل إدخال الحاسبات الإلكترونية في إدارة الضرائب وهكذا، إلا أن كل حاسبات العالم لن تعمل إذا ما كانت المعدلات الضريبية شديدة الإرتفاع. إن العملية هي عبارة عن نماذج بين السياسات السياسية والمنطق الاقتصادي وإصلاح شامل للبيروقراطية وكل منها له وزنه.

مشارك:

طوال الأعوام الخمسة عشرة أو العشرون الماضية نتحدث عن النمو الاقتصادي ولكن ما هو المدى الذي قطعناه وماهي الخطوات التي تم تحقيقها ؟ لقد حددت - في محاضرتك - النقاط الرئيسية التي ينبغي تناولها، مثل الإنفاق الحكومي، والإدخار، وتشريعات العمل، إلى غير ذلك. ولدينا ثروة من المفكرين الذين يمكنهم الإفادة في هذا المجال، ولعل ما ينقصنا حقاً هو الإلتزام بالبداية.

المحاضر:

إن مصر فعلا لا ينقصها الاقتصاديون الأكفاء ولكن ينقصها الآن وضع مكونات تلك النظرة الشاملة جنبا إلى جنب، ومع ذلك فهي تقترب من ذلك الآن، وهكذا فإن الموضوع ليس موضوع نصيحة اقتصادية، ولكنه هدف ورؤية، وخاصة الحاجة إلى تحديد هدف طموح. إن برنامج صندوق النقد الدولي ليس برؤية وليس برنامجا للنمو، بل هو خطوات متفرقة، بعضها جيد، وبعضها ليس كذلك، والرؤية فيه هي "الاستقرار" أو "دعم الاستقرار" ومع كل الاحترام لصندوق النقد الدولي، فإن هذه البرامج "كسولة" جدا، فهي تهتم كثيرا بعجز الموازنة أكثر من الإهتمام بالنمو، وهي تهتم بتحقيق هدف توازن الموازنة أو تخفيض التضخم، وهي تأمل أن النمو سيأتى نتيجة لذلك، وبالإضافة إلى ذلك، فإن العوامل الأخرى مثل بقايا المشاكل الإقليمية، والمظاهرات التي عمت مصر عام ١٩٧٧ عندما تمت محاولة تطبيق تغييرات فى أسعار السلع الرئيسية، والإعتماد على المعونة الأجنبية بعد ذلك - كل هذه الأشياء كلفت مصر كثيراً من سنوات النمو.

إن الأمر يتطلب منكم أن تبدأوا برؤية عما تريدون تحقيقه أى الوصول إلى معدل نمو ٨% خلال سنتين، عن طريق نمو أساسه الصادرات للدول الإقليمية والأوروبية. وأنتم فى حاجة إلى جدول زمنى عملى ومعقول، ليس إلى منظومة تتكون من ٨٦ هدفا مستحيلا. عليكم أن تبدأوا برؤية طموحة ثم تضعوا لها جدولاً زمنياً، ولا يجب إن تقولوا إنكم ستبدأون بمعدل نمو ٤% وأنكم قد ترفعونه إلى ٦% فى ١٩٩٨. لا ينبغي أن تضعوا أهدافاً متواضعة جداً لا شك أن بعض نواحي النشاط معقدة من الناحية السياسية أو الاقتصادية، إلا أن بعض النواحي الأخرى تعتبر بسيطة.

مشارك:

من المعروف أن برامج التثبيت التي يتم الإتفاق عليها مع صندوق النقد الدولي تركز على الإستقرار الاقتصادى للدول التي تمر بأزمات، إلا أنني أظن أن العدالة تقتضى أن نذكر أن البرنامج الأخير الذى وافقت عليه مصر مع صندوق النقد الدولي والذي بدأ فى عام ١٩٩٣، والبرنامج الذى يجرى التباحث بشأنه حالياً مع الحكومة المصرية، يركز كثيراً على زيادة النمو إلى المستويات الطموحة التي تحتاجها مصر والتي يمكنها تحقيقها، وأيضاً على تحديد السياسات الأساسية التي تؤدي إلى خلق منظومة عامة للنمو، وليس ببساطة تخفيض العجز وحده.

مشارك:

قامت مصر بالدخول مع صندوق النقد الدولي فى مباحثات ومفاوضات مطولة بشأن مسألة تخفيض العملة فما رأيك بشأن هذه

المسألة ؟

المحاضر:

الإلتزام بسعر صرف إسمى خطأ كبير سواء كان هذا السعر حقيقياً أم لا، لأن النظام ذاته يكاد يكون عديم المرونة، وأنتم بحاجة إلى طريقة مرنة حيث تكون إمكانية تحرك السعر أمراً عادياً وليست عملية تعذيب، فإذا أصبحت شروط التجارة ضد مصلحتكم، وإذا كان هناك تخفيضاً فى الرسوم الجمركية، أو إذا بدأ التضخم فى الزيادة، فإن سعر الصرف ينبغي أن يتحرك وإنى أعتقد أن إستخدام سعر صرف إسمى يكون بمثابة ملاذ يمكن اللجوء إليه فى بداية برنامج التثبيت، ولكنكم الآن قد قطعتم شوطاً طويلاً بعد هذه المرحلة.

هناك أيضا مشكلة "الصورة" التي تكون عليها الدولة وأنا أظن أن حجر الأساس في عملية الإستقرار هو الإلتزام نحو التصدير، نحو النمو، نحو خلق وظائف جديدة، ونحو الربحية، والدول التي تتبع هذا المنطق تسلك سبلا مختلفة، ولكنها تقوم به وتستفيد منه، إن هونج كونج لديها سعر صرف ثابت ولكن اقتصادها منفتح تماما، وقد حاولت الأرجنتين إقامة مجلس للنقد بعد كارثة إستمرت أربعين عاما من التضخم السريع جداً، إلا أن التكلفة رهيبه الآن، فقد إنخفض إجمالي الناتج المحلى بنسبة ٧% في سنة ١٩٩٥ ولم يرتفع حتى الآن، على الرغم من الجهود التي يبذلها كفالو لزيادة أو خفض سعر العملة المحلية بصورة كبيرة، وبعض الدول الأخرى لديها نظام أكثر مرونة، وربما كان أكثرها حكمة وتعقلا هو تحديد مدى لا يسمح بزيادة أو خفض سعر العملة المحلية بصورة كبيرة وقد إتبعته شيلي هذه السياسة في خلال السنوات الخمسة عشرة الأخيرة، وبذلك قامت بالحفاظ على ربحية صادراتها ضد مخاطر زيادة سعر صرف عملتها، وإبنى أظن أن المشكلة هنا ليست هي مستوى سعر الصرف، ولكن المشكلة هي في النظام والمصالح السياسية التي تدخل في العملية، وعليكم أن تجدوا طريقة لتغيير النظام لديكم، لأننى أعتقد أنه ليس نظاماً جيداً في الأجل الطويل .

مشارك:

نسمع كثيرا عما يجب عمله بالنسبة للتحريم والخصخصة وتخفيض العملة للوصول إلى معدل نمو يبلغ ٨%، ولكن ما هو الثمن الذى يجب دفعه لتحقيق هذه الأهداف؟ وهل يمكن أن نتحمل هذا الثمن؟ وعندما نقوم بتخفيض الموازنة وتحرير سوق العمل، كيف يمكننا أن نحد من الآثار الإجتماعية السلبية بطريقة لائقة ومناسبة؟ وعلى سبيل المثال هل يمكن أن نتحمل الآثار السلبية التي ستواجهها الصناعة المحلية عقب عملية التحرير وتخفيض الرسوم الجمركية؟ أم أن كل دولة ينبغي أن تقدر مدى قدرتها على دفع الثمن المطلوب؟ ربما أمكن للمكسيك تحمل بعض المشاكل التي قد تؤدي إلى نكسات في الدول الأخرى، وإبنى أظن أن السرعة التي نتبع بها المعيار الدولي المتفق عليه للسياسة، تحكمه بشكل رئيسى وأساسى التكلفة التي تلزم لتنفيذه. هل نتحمل تكلفة الإنتقال اليوم لكى نحقق الرخاء غداً؟ أو هل نتحملها على جرعات تخفض من عبء تلك التكاليف، ولكنها توجب من وصولنا إلى الرفاهية والرخاء؟ أظن أن معظم الدول التي تقوم بعمليات الإصلاح لديها الرؤية، ولكنها تنظر كثيرا إلى تكلفة الإنتقال.

المحاضر:

من المهم جدا أن نفكر بعناية في النتائج التي تنشأ عن مجموعة معينة من السياسات وإبنى أشك في أن يكون التأجيل حلا إذ لا يمكن لمصر أن تستمر في تحقيق معدل نمو للفرد يبلغ ١% و ٢%، مع إستمرار إرتفاع البطالة، والفقر الشديد، وقلة خلق الوظائف الرسمية، فمصر لم تمض ببطء على الطريق في الإتجاه الصحيح، بل إنها مضت في الإتجاه الخاطئ، سواء كان ذلك ببطء أو بسرعة، ولقد تحولت مصر مؤخرا إلى الإتجاه الصحيح، ولكن ليس بالسرعة المطلوبة. ان الاقتصاد هنا ليس اقتصادا موجها نحو التصدير وما زال يسيطر عليه القطاع العام، وهو أيضاً ما يزال مغلقاً نسبياً ولديه مشاكل كثيرة. إن هناك اختيارا حقيقيا بين التكتيك والإستراتيجية - وليس هناك إثنان يعملان بنفس الطريقة - ولكن الإنتظار يعتبر خطأ تكتيكي - فأنتم تنتظرون منذ السبعينات، وما زالت مشاكل البطالة تتفاقم، فضلاً عن إتساع الفجوة بين مصر والاقتصادات الناجحة. إن هناك تكلفة للإصلاح ولكن الإصلاح في الأجل القصير يختلف طبقاً لمجموعة الإجراءات وتتبعها وتراث وتقاليد الدولة. إن من الصعب تعميم التجارب، لأن التكلفة الإجتماعية مسألة معقدة، والدول المختلفة لها تقاليدها المختلفة، ولكن هناك اختيارات، وأننى أشك في أن هناك سبباً جيداً يدعو إلى التأخير أو التأجيل.

عادة ما تكون التكلفة الاجتماعية موضوعاً شديداً حساسية بالنسبة للحكومة، لأنها عادة ما تتناول الطبقات شديدة الفقر، بل إنها تؤثر في الطبقات الحساسة من الناحية السياسية وهي الطبقات الدنيا والمتوسطة الدنيا، أى موظفى المؤسسات الحكومية مثلاً، كما أن التكلفة الاجتماعية لسعر الصرف أكثر تعقيداً مما تبدو عليه، لأنها تؤدي إلى إنتفاع مجموعات معينة. ولكن يمكن الإنتقال من دعم شامل أو زيادة سعر الصرف الشامل إلى إجراءات تعويضية أكثر إستهدافاً، وإذا ما نظرنا إلى تجارب ٢٥ دولة حول العالم قامت بعملية التحرير، فإنكم ستجدون أنه لم يحدث لديهم إرتفاع كبير فى البطالة أو تدهور كبير كما هو متوقع فى معظم الحالات. لقد كانت دول شرق أوروبا حالة مختلفة، إذ كانت لديها صناعات كثيرة جداً وكان الأمر يتطلب تقليصها. ولكن فى دولة مثل تركيا، التى مرت بعملية الإصلاح فإننا لا نرى أية آثار سلبية، ولكن نرى نمواً منذ البداية تقريباً، ومن المهم أن نشير إلى التجربة الدولية وان ننظر بعناية إلى مجموعات مختلفة، وأن نستخدم نفس المعايير السياسية والاقتصادية القائمة على أساس المعلومات فى تكوين مجموعة السياسات. تتمتع مصر الآن بوجود احتياطات نقدية إلى جانب الإستقرار الاقتصادى، ومن ثم فهناك وقت لصنع مجموعة السياسات اللازمة لتحقيق ذلك ولكن ليس على مدى عشر سنوات لأنكم فعلاً فى حاجة إلى نمو مرتفع وسريع .

مشارك:

عندما نطلب من الحكومة أن تخفض أو تلغى ضريبة المبيعات على السلع الرأسمالية، فإن الحكومة تذكرنا بأن صندوق النقد الدولى يريد منا أن نخفض عجز الموازنة، وإن تخفيض الضرائب والرسوم الجمركية يعنى تخفيض إيرادات الحكومة، وبدلاً من الإتجاه إلى القطاع الخاص لحل مشكلة عجز الموازنة، فإن الحكومة ينبغي عليها أن تخفض إنفاقها، وأن تخرج من قطاع الأعمال، وأن تدع القطاع الخاص ليكون عجلة النمو، وهذا يعنى الخصخصة التى بدأت مصر فى عملها، كما أننا نأمل فى إدخال القطاع الخاص فى مشروعات البنية الأساسية. هل هناك معادلة عامة أو أى ترتيب خاص لتتابع الإجراءات للبدء فى عملية الإصلاح ولتنفيذ سياسة الإصلاح الاقتصادى؟

المحاضر:

كيف يتم الإصلاح؟ من الواضح أن هذا هو التحدى، ولكن المهم هو الخطوات الثلاث الأولى. أولى الخطوات هى الرؤية والإلتزام بالقيام بالعملية، وقد يكون من الواضح أن الرؤية هى النمو ولكنى لا أعتقد أن معظم سياسات الحكومة لديها هذه الرؤية بالوضوح الكافى، لذلك لا بد من وضع أهداف طموحة مثل تحديد النمو الاقتصادى بمعدل ٨% سنوياً ثم يتم التفكير فى كيفية التقدم والعمل فى هذا الإطار. أما الخطوة الثانية فهى وضع الأهداف التى تتعلق بالآثار الكمية، كيف يمكن للحكومة أن تنفق أكثر على الإستثمارات بينما هى تحاول تخفيض الضرائب؟ إذا كنتم تريدون تخفيض الضرائب، ما الذى ينبغي عمله؟ لا بد أن تقوموا بتخفيض المصروفات الحكومية، ولكى تقوموا بذلك فإنه يجب إحداث تغيير أساسى وهيكلى فى التوازن بين الحكومة والقطاع الخاص من ناحية العمل الذى يقوم به كلا منهما. فعملية الخصخصة يمكن أن تدر دخلاً يبلغ عدة مليارات من الدولارات، وهو ما يمثل نسبة لها وزنها من إجمالى الناتج المحلى، وقد تساعد فى التوسع فى سياسة التعويض الاجتماعى، أو بطريقة أفضل فى سداد جزء كبير من الدين العام الذى الفوائد المرتفعة، ولما كنتم تدفعون ٨% من إجمالى الناتج المحلى لسداد الفوائد، فإن سداد هذا الدين سيؤدى إلى تخفيض مصروفات الحكومة من النسبة العالية التى تزيد عن ٣٥ إلى ما يقل عن ٢٥ مليار جنيه مثلاً. وهذا يعنى إنكم بحاجة إلى سياسة للدين العام ترتبط بالدخل الناشئ من ١٨ شهراً، وهو يقلل من الضغوط المالية مثل العالم الخارجى، ولكن قد يكون هناك مجال لإدخال ذلك فى الإطار الاقتصادى العام

والخطوة الثالثة هي وضع مجموعة من الإجراءات، وأؤكد على أنه بالإضافة إلى خلق الرؤية المناسبة، فإنه ليس هناك ضرورة تدعو إلى الدخول في جدل عما إذا كان من الضروري أو ليس من الضروري تخفيض سعر الصرف وذلك لأن العوامل التي توجب التخفيض هي سياسة سوق العمل، والسياسة التجارية، وهدف النمو، وسياسة التكافل الإجتماعي، وكافة الأشياء الأخرى التي تقومون بعملها، ولا يمكنكم مناقشة شيء واحد فقط، أو أن تطلبوا من الحكومة أن تخفض الضرائب فحسب، فلا بد أن تفكروا في الإستراتيجية بأكملها قبل بحث أية سياسة معينة ماهي مجموعة السياسات والإجراءات التي ستؤدي إلى تحقيق الهدف؟ وإذا ما كنتم ستعالجون موضوع الإنفاق الحكومي، فإنه ينبغي تناوله مع الضرائب والإستثمار، فإذا ما كانت الحكومة ستخفض الإنفاق على البنية الأساسية، فإن القطاع الخاص ينبغي أن يقوم بالإستثمار في هذا المجال.

إنني أعتقد بقوة أن السوق الحرة هي الإختيار الحقيقي الوحيد. وإذا ما كانت الحكومة عازمة فإن من الممكن القيام بذلك في خلال ثلاث أو أربع سنوات، وبصفة عامة فإنني أحب الإصلاحات السريعة لأنه إذا كانت البلاد تعاني بسبب نسبة تضخم عالية جداً فإنه يجب التصرف بسرعة، إن السبب هنا هو أن الشعارات لا تؤدي إلى شيء، فليست هناك وسيلة تضمن إنك إذا قمت بخطوة، فإن الخطوة التالية سيتم إتخاذها، ولذلك إذا كان عليك إتخاذ تلك الخطوة، فلتتخذها الآن، ومن الصعب جدا أن تعلن مقدما عن أنواع معينة من الإجراءات، فأنت لن تعلن عن أنه سيجري تخفيض العملة في خلال ثلاثة شهور، ولقد قال الروس في عام ١٩٩١ أنهم سيلغون العمل بنظام رقابة الأسعار في ظرف ستة شهور، فأصبحت محلات بيع السلع خالية تماما في الحال، وكان هذا بداية النهاية.

مشارك:

هل هذه الاقتصادات المفتوحة نجحت حقا وحققت نموها عن طريق الإدخار المحلي أو عن طريق الإستثمار الأجنبي المباشر والمنح والهبات من العالم الخارجي؟ إنني أؤمن بالإدخار ولكن الإدخار بنسبة ٣٥% أو ٣٧% في كوريا لايمكن تحقيقه من الموارد الداخلية وحدها في البداية. هل يمكنك أن تشرح أكثر دور المعونات الخارجية والإستثمار الأجنبي؟

المحاضر:

بادئ ذي بدء، ينبغي التأكيد على أن النمو لا ينشأ من المعونة، ومشروع مارشال كان يمثل حوالي ٥% من إجمالي الناتج المحلي للدول المتلقية. إن المعونة عندما تتم بالطريقة السليمة تؤدي إلى إستقرار سياسي كافي لإحداث التغييرات الأساسية، إما عندما تتم المعونة بشكل خاطئ فإنها تؤدي إلى تأجيل الإصلاح لعشرات السنين، وينبغي أن يتم التنسيق بعناية بينها وبين إستراتيجية النمو، ثم يجري بعد ذلك التخلص منها. وفي حالة كل من كوريا وتايوان كانت المعونة سخية وقدمت في الوقت المناسب و بقدر محدود، وهذا نموذج رائع فعلا، وأنا أؤيد كثيرا تخفيض الدين كعامل مهم للإصلاح، إذ أنني أعتبر ظاهرة المعونة والدين الناتج عنها مأساة تاريخية حقة، حيث وضعت إستراتيجية معينة وفشلت تاركة خلفها دولا كثيرة تحاول أن تخرج من وطأة الدين، فمعظم الدول كانت بحاجة إلى المعونة في وقت أو آخر، إلا إن ذلك لا ينبغي أن يكون أسلوب حياة.

إن سنغافورة، الدولة الأولى من ناحية القدرة على التنافس في أغلب تلك الدراسات الشاملة، لديها معدل نمو ديناميكي وسريع يبلغ ٨% سنوياً ولديها ستة مليارات دولار تمثل الإستثمار الأجنبي المباشر لها سنوياً، كما أن ٩٠% من المنتجات المصنعة يمثل صادرات الشركات الأجنبية متعددة الجنسيات التي تعمل في سنغافورة، وهكذا فإن الدولة بها إستثمارات كبيرة جداً، وإذا ما نظرنا الآن إلى مستوى المعيشة في سنغافورة (انظر جدول رقم ١)، فإننا نلاحظ إنه ما بين ١٩٧٠ و ١٩٩٢ ارتفع متوسط العمر المتوقع لشعب سنغافورة من ٦٤ عاماً إلى ٧٤.٨ عاماً كما إنخفضت وفيات الأطفال من ٣٦ في الألف إلى ٦ في الألف، وهكذا فإنهم حققوا تحسناً رائعاً في مستويات المعيشة، ولم يفقدوا سيادتهم، وسنغافورة تعتبر دولة قوية، تعتمد على ذاتها ومستقلة مثل أية دولة أخرى في العالم، والدول التي أقصت الإستثمار الأجنبي عنها تعاني الآن. هناك عدداً قليلاً من الدول أمكنه تحقيق التنمية دون إستثمار أجنبي كبير (كوريا واليابان قامتتا بتعويض ذلك عن طريق الاقتراض بشكل كبير) ومعظم الدول ذات النمو السريع قد بلغت ماحققته من نمو على أساس إستثمارات الشركات متعددة الجنسيات، ويزداد هذا الإتجاه أكثر وأكثر في الفترة الأخيرة، وعلى ذلك فإذا ما كنتم تريدون النمو بسرعة فإنكم بحاجة إلى الشركات متعددة الجنسيات للحصول على رأس المال، والتكنولوجيا، والأسواق والإدارة والتنظيم الذي يجلبونه معهم. إن النظام العالمي به تقسيم معقد للعمل، وعلى وجه التقريب فإن ٣٠% من التجارة العالمية تتم فيما بين توابع للشركات متعددة الجنسيات، وإذا ما كنتم تريدون أن تكونوا في تلك الأسواق وترتبطون إرتباطاً شديداً بالتجارة العالمية فإنكم بحاجة إلى التكامل مع ذلك الاقتصاد العالمي المترابط بشدة مع بعضه البعض.

مشارك:

كيف يمكن لمصر أن تجتذب مزيداً من الشركات متعددة الجنسيات؟

المحاضر:

يوجد تنافس شديد بين الدول الآن لإجتذاب الإستثمار الأجنبي المباشر، إن ما تحتاجون إليه هو الشروط اللازمة للسوق، تشريعات مناسبة للعمل، والإستثمار والضرائب للإستقرار الاقتصادي العام، والإلتزام بمرونة سعر الصرف، وضمان ربحية قطاع التصدير، وبعد ذلك بالطبع ينبغي أن تكون إجراءات الإستثمار الأجنبي المباشر بسيطة وشفافة ومنفتحة بدون كثيراً من القرارات التي تصدر جزافاً. وفي رأيي فإن مصر مؤهلة بشكل كبير لإجتذاب الإستثمار الأجنبي المباشر بسبب موقعها الجغرافي. إن لديكم إمكانية الوصول إلى كافة أنحاء أوروبا بسهولة، وهكذا فإن مصر يمكن لها أن تصبح مكاناً هاماً لعمليات أي منشأة أوروبية أو لأى منشأة كورية لها عمليات في أوروبا. إن الاتفاقية التي ستوقع بين أوروبا والشرق الأوسط ستصبح ذا أهمية في تحرير تجارة المنتجات الصناعية وفي تشجيع الشركات الأجنبية على الإستثمار على إنشاء فروع لإنتاجهم الأوروبي هنا في مصر. لقد حدث هذا في شرق ووسط أوروبا.

وأحب أن أتحدث عن سوق العمل، إن الهند لديها قوانين للعمل تماثل تلك الموجودة في مصر، فلا يمكن فصل أى عامل في الهند بدون تصريح من الحكومة المحلية، إلا إنني لا أعرف حالة واحدة في السنوات الخمس الأخيرة قامت فيها الحكومة المحلية بإعطاء مثل هذا التصريح. وعندما ذهبت إلى الهند لإقامة شركة مشتركة بين جامعة هارفارد ومعهد هندی، لم يكن في إمكاني تعيين أحد طلبة الدراسات العليا بصفة مؤقتة، للقيام بعبء البحوث، لأنه بمجرد تعيين أى شخص فإنه يصبح معيناً بشكل دائم، وهكذا يشكو الناس من أنهم لا يجدون وظائف، ومع ذلك فإن كثيراً من الأكاديميين في الهند لا يزالون يعارضون الإصلاح في القطاع العام لأنه يبدو شديد القسوة.

إن مصر تواجه منافسة بالنسبة للإنتاج كثيف العمل من معظم الدول التي تتمتع بأعلى درجات المرونة في العالم، حيث يمكن للمنشآت أن تتغير بسرعة ولكنكم لا يمكنكم أن تفعلوا هذا مع وجود كافة ما لديكم من أنواع القيود. وعندما لا يجرى خلق وظائف بطريقة رسمية قانونية، فإن التكلفة ستكون الإبطاء في عملية النمو الاقتصادي.

مشارك:

ما هي درجة تأثير سوء توزيع الدخل وارتفاع مستوى الأمية في مصر على تحقيق معدلات النمو التي يتمتع بها شرق آسيا ؟

المحاضر:

لا أظن أن هناك عقبات تحول دون استمرار النمو ولكنها أشياء من الضروري معالجتها بمرور الوقت وفي أثناء بناء هيكل معقول للاقتصاد، إن الالتزام الرئيسي بإقامة تعليم ابتدائي، فيه تكافؤ فرص بين البنات والأولاد في اقتصاد يعمل بدرجة مقبولة سيؤدي إلى تضيق الفروق التي تؤدي إلى عدم المساواة، أما العلاج الهام الآخر فهو خلق الوظائف عن طريق النمو السريع الذي يقوم على أساس الإنتاج كثيف العمل. إن ارتفاع مستوى الأمية بين الشباب والذي ينشأ من الانفجار السكاني يعتبر مشكلة، إذ إنكم لا يمكن أن تشاركوا حتى في أبسط عملية تجميع صناعي بدون قدر معين وأساسى من التعليم، ومن ثم فإنه ينبغي محاولة حل هذه المشكلة. إلا إنني أشك في أن ذلك يمثل عقبة أو أنه يعتبر مطلباً أساسياً للنمو في الوقت الراهن، وأعتقد إن الالتزام نحو التعليم موجود هنا، ولكن نوعية هذا التعليم هي التي تتطلب تحسيناً.

مشارك:

بينما أوافق على معظم ما جاء بالتوصيات التي ذكرتها، فإنني أظن أن من الخطأ أن نقارن بين مصر ودولة مثل سنغافورة، أو هونج كونج خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار عدد السكان، وإذا ما قامت كل الدول بفتح أبوابها في نفس الوقت، هل سيصبح من السهل على تلك الدول أن تنمو؟ وأود أن أذكر بعض الأشياء التي تجعل من مصر حالة خاصة، نعم من الواجب أن نفتح الأبواب، ولكن ليست لدينا الحرية في القيام بالإنفتاح اليوم مثل الدول الصغيرة التي ذكرتها نظراً للعبء الاجتماعي الذي نتحمله. فضلاً عن هذا فإن مصر قد ابتكرت سياسات للحوافز لم تذكرها في حديثك، مثل إعطاء إعفاء ضريبي لمدة خمس أو عشر سنوات، فالتكلفة السنوية لهذه الإعفاءات الضريبية كبيرة وأيضاً مصر واحدة من الدول القليلة في المنطقة التي تمنح فوائد مصرفية معفاة ١٠٠% من الضرائب.

المحاضر:

فيما يتعلق بالمنافسة العالمية، فإنني أنادى بقوة بأن تبدأ مصر، ولا أظن انه أمر مستحيل في ظل الظروف الحالية. أنظروا إلى الصين، تلك الدولة التي تضم ١.٣ مليار نسمة. إن الصين تمكنت من تحقيق نمو بمعدل ٩% في المتوسط منذ ١٩٧٩، مع توسع ضخم في التجارة الخارجية، وإذا كانت الصين قد تمكنت من زيادة صادراتها بعدة عشرات من مليارات الدولارات، دون الحاجة إلى الإنغلاق، فإن مصر بالتأكيد يمكنها أن تفعل نفس الشيء، خاصة بما لها من قرب في الموقع من الأسواق الأوروبية، إن فينتام، وهي إحدى الدول المتواضعة في الإصلاح، تحقق الآن معدل نمو بنسبة ٨%، وهي دولة متخمة بالسكان، ومن ثم فالأمر لا علاقة له بالحجم.

إن مصر ليست بدون موارد، أو إدارة، أو طرق إتصال أو أسواق، لكن أهم ما يعمل ضدكم هو شبح السياسات الماضية، والديون، والإلتزامات الإجتماعية كما ذكرت، إلا إنكم فعلاً بحاجة إلى إتخاذ التزم بسرعة النمو. لأن الإستراتيجية الحالية لا تنتج وظائف، ولن تنهى الفقر، ولن تقوم بتحسين الظروف الإجتماعية، ولا أريد أن أفرط في التبسيط، ولكن تلك السياسات الخاصة بالإصلاح لن تكون معوقة كما تبدو، وخاصة في إطار مجموعة متكاملة. وليس صحيحاً أنه لن يكون هناك أعباء إجتماعية على المواطنين خلال عملية الإصلاح، ولكن بدون عملية الإصلاح سيتم إلحاق الضرر بالجميع. إن لدى مصر الإمكانيات لتحقيق النمو السريع، وهي الآن في موقف جيد يسمح لها بالنمو .

ملحق ٢

قائمة الحضور

أحمد عبد الحليم	أستاذ بجامعة الأزهر
أرفند سوبرامانيان	ممثل مقيم صندوق النقد الدولي - القاهرة
أمل رفعت	اقتصادية - المركز المصري للدراسات الاقتصادية
احمد جلال	المدير التنفيذي بالإلانة- ومدير البحوث - المركز المصري للدراسات الاقتصادية
احمد فودة	مدير عام مجموعة الإستثمار والأوراق المالية - القاهرة
احمد قدرى	مدير عام - كاتو اروماتيك - القاهرة
أسامة طعيمة	مساعد فنى لوزير الدولة للشئون الاقتصادية
أسامة نصار	مدير شركة روبرت فلمنج القايزة
اشرف محمود	نائب رئيس أول - الأهلى للتنمية والاستثمار
الفت التهامى	مجلة البورصة
باتريس لورد	محرر ومنسق النشر - المركز المصري للدراسات الاقتصادية
باتريك كارديف	اقتصادى - هيئة المعونة الأمريكية - القاهرة
برافيد جيسى	خبير فى الخصخصة - هيئة المعونة الأمريكية - القاهرة
برسيلا ديلبوسك	مدير مساعد - مكتب التجارة والاستثمار - هيئة المعونة الأمريكية
بول اوفاريل	بى تى سى آى - مصر
بول دويستر	مدير مساعد - هيئة المعونة الأمريكية - القاهرة
بول موليجان	مكتب التحليل الاقتصادى والسياسات - هيئة المعونة الأمريكية - القاهرة
تشانج بوريانج	خبير اقتصادى - البنك الدولي - القاهرة
توماس مور	مستشار اقتصادى - سفارة المملكة المتحدة - القاهرة
تيموثى اوكنور	أخصائي مشروعات هيئة المعونة الأمريكية - القاهرة
جمال الناظر	رئيس مجلس الإدارة - شركة قارون للتنمية والاستثمار
جمال مبارك	عضو مجلس الإدارة - المركز المصري للدراسات الاقتصادية - المدير التنفيذي ، شركة ميد للإستثمار - لندن
جنات السمالوطى	أستاذة الاقتصاد - جامعة القاهرة
جيمس ويتينجتون	مراسل جريدة فاينانشيال تايمز - القاهرة
حسن الحيوان	أستاذ بكلية التجارة - جامعة عين شمس
حسين شكرى	مدير عام شركة حسين شكرى وشركاه، إستشاريون ماليون
دافيد بلاذرويك	سفير المملكة المتحدة فى مصر
روبرت جونسون	مراقب مالى أول ، برايس ووترهاوس

اقتصادى - هيئة المعونة الأمريكية - القاهرة	روبرت فيركز
رئيس قسم الشؤون السياسية والاقتصادية - سفارة المملكة المتحدة - القاهرة	روبين لام
نائب رئيس بعثة - سفارة الأمم المتحدة - القاهرة	ريتشارد ميكبيس
إستشارية لرئيس بعثة آرثر أندرسون - مصر	سحر نصر
رئيس جمعية النداء الجديد	سعيد النجار
أستاذة الاقتصاد - جامعة القاهرة	سميحة فوزى
رئيس اللجنة الاقتصادية - الحزب الوطنى الديمقراطى	سمير طوبار
رئيس مجلس الإدارة - المركز المصرى للدراسات الاقتصادية وشريك فى المكتب القانونى بيكر وماكنزى - القاهرة	طاهر حلمى
رئيس فريق - شركة الأعمال والاستشارات الفنية الدولية	عادل الانصارى
رئيس قسم الاقتصاد - الجامعة الأمريكية بالقاهرة	عادل بشاى
شركة عبد العزيز حجازى وشركاه، محاسبون واستشاريون	عبد العزيز حجازى
مدير مركز الأهرام للبحوث السياسية والاستراتيجية - القاهرة	عبد المنعم سعيد
رئيس مجلس الإدارة والمدير العام - مجموعة ماكس	علاء الدين حافظ
نائب رئيس أول - شركة الأهلي للتنمية والإستثمار	علاء عامر
وكيل أول وزارة الاقتصاد والتعاون الدولى	على سليمان
رئيس مجلس إدارة والعضو المنتدب - شركة الأهلي للتنمية والإستثمار	فؤاد سلطان
وكيل المحافظ - البنك المركزى المصرى	فائقة الرفاعى
نائب مدير البحوث - البنك المركزى المصرى	فوزية فهمى
نائب مدير بعثة المعونة الأمريكية - القاهرة	كونى كريستيان واجنر
مدير مكتب التجارة والإستثمار - هيئة المعونة الأمريكية - القاهرة	لورانس براون
برنامج الأمم المتحدة للتنمية	ليلى درويش
مساعد لوزير الدولة للشؤون الاقتصادية - القاهرة	ماجد شوقى
رئيس فريق مشروع شركاء فى التنمية، آرثر أندرسون	مارك كروان
مساعد وزير الخارجية - القاهرة	محمد جمال الدين البيومى
الأمين العام للمركز المصرى للدراسات الاقتصادية	محمد لطفى منصور
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة مانتراك - القاهرة	محمد منصور حسن
رئيس مجلس الإدارة - فورام للإستثمار	محمود سالم
المستشار القانونى والاقتصادى لوزير قطاع الأعمال - مصر	محمود محيى الدين
خبير اقتصادى - المركز المصرى للدراسات الاقتصادية ومدرس اقتصاديات التمويل - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة	مصطفى عبد اللطيف
اقتصادى - المركز المصرى للدراسات الاقتصادية	ميريت مبروك
محررة أولى بيزنيس توداى	ميشيل سميث
سفير إستراليا بالقاهرة	

عضو مجلس الإدارة - المركز المصرى للدراسات الاقتصادية، كبير مستشاريين، ومساعد خاص للمدير المساعد للتجارة والإستثمار - هيئة المعونة الأمريكية - القاهرة	ناجى الفيومى
رئيس مكتب شعيب للإستشارات	نبيل شعيب
مساعد أستاذ فى مكتب وزير الدولة للشئون الاقتصادية - مصر	ندى مسعود
أستاذ فى الجامعة الأمريكية بالقاهرة	نهاد نجم
محلله بحوث المركز المصرى للدراسات الاقتصادية	هالة الخميسى
مدرس الاقتصاد جامعة القاهرة	هالة السعيد
اقتصادية - المركز المصرى للدراسات الاقتصادية	هالة فارس
رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب - شركة هرمس للتمويل - القاهرة	هانى توفيق
المدير العام ، منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وإيران وتركيا	هبة حندوسة
نائب المدير - ومدير الشئون الإدارية والمالية والاتصالات - المركز المصرى للدراسات الاقتصادية	هشام فهمى
رئيس قسم الاقتصاد - جامعة القاهرة	هناء خير الدين
رئيس مجلس الإدارة - الشركة المصرية للنقل البحرى (إيجيترانس)	وائل لهيطة
ممثل مقيم، معهد فريدريش إيبيرت - القاهرة	ويرنر بوشرا
صحفى بالأهرام	ياسر صبحى
وزير الدولة للشئون الاقتصادية - مصر	يوسف بطرس غالى

المراجع

- Amsden, Alice H. (1989). *Asia's Next Giant: South Korea and Late Industrialization*. New York: Oxford University Press.
- Barro, Robert (1995). *Democracy and Growth*, unpublished, Harvard University.
- International Monetary Fund (1996), *World Economic Outlook*, May.
- Keynes, John Maynard (1933). "National Self Sufficiency", in *The Collected Writings of John Maynard Keynes, vol. 21, Activities 1931-1939: World Crises and Policies in Britain and America*, 233-46, London: MacMillan, 1982.
- Krugman, Paul (1995). "The Myth of East Asia's Economic Miracle", *Foreign Affairs*.
- Krugman, Paul (1994). "The Myth of Asia's Miracle", *Foreign Affairs*, November/December.
- Lee, Jong-Wha (1995). "Government Interventions and Productivity Growth in Korean Manufacturing Industries", NBER Working Paper No. 5057, March.
- Mauro, Paulo (1995). "Corruption and Growth", *Quarterly Journal of Economics*, Volume CX, Issue 3, pp. 681-712, August.
- Rosenstein-Rodan, P. N. (1943). "Problems of Industrialization of Eastern and South-Eastern Europe", *Economic Journal* 53(210):202-11.
- Sachs, Jeffrey and Andrew Warner (1995). "Economic Reform and Global Economic Integration", *Brookings Papers on Economic Activity*, 1-118.
- Stern, Joseph J., Ji hong Kim, Dwight H. Perkins, Jung-ho Yoo (1995). *Industrialization and the State: The Korean Heavy and Chemical Industry Drive*. Cambridge: Harvard University Press.
- Wade, Robert (1990). *Governing the Market: Economic Theory and the Role of Government in East Asian Industrialization*. Princeton, N.J.: Princeton University Press.
- Wei, Shang-Jin (1995). "The Open Door Policy and China's Rapid Growth: Evidence from City-Level Data" in *Growth Theories in Light of the East Asian Experience*, edited by Takatoshi Ito and Anne O. Krueger. Chicago: University of Chicago Press.
- Weinstein, David (1994). "Growth, Economies of Scale and Targeting in Japan, 1955-1990", HIER Discussion Paper 1644, Harvard University.
- Woo, Wing Thye, Bruce Glassburner, and Anwar Nasution (1994). *Macroeconomic Policies, Crises, and Long-Term Growth in Indonesia, 1965-90*, World Bank, Washington.
- Xiao, Geng (1991). "Property Rights Arrangements and Industrial Productivity in China", Socialist Economies Reform Unit, World Bank, Washington.
- Young, Alwyn (1992). "A Tale of Two Cities: Factor Accumulation and Technical Change in Hong Kong and Singapore", NBER Macroeconomics Annual 1992, pp. 13-54.

سلسلة المحاضرات المتميزة

لماذا نقتنع بنمو بطيء إذا كان من الممكن أن نحقق نمواً سريعاً؟

هذا هو السؤال الذى طرحه وحاول أن يجيب عليه الخبير الإقتصادى العالمى جيفرى ساكس. وفى هذه الدراسة يطرح الكاتب على الدول النامية، بصفة عامة، إستراتيجية متكاملة للإصلاح الإقتصادى تضمن تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومتواصلة فى آن واحد كما يقدم بعض الإقتراحات التى يعتقد أنها تتفق بصفة خاصة مع إحتياجات مصر فى المرحلة الراهنة .

ويبدأ ساكس تحليله بعرض الأسباب التى دفعت كثيراً من الدول النامية إلى إتباع إستراتيجية التصنيع الحكومى، والتى كانت الإستراتيجية المتبعة فى عديد من دول العالم النامى ، بما فيها مصر، فى الفترة التى أعقبت حقبة الإستعمار. ثم ينتقل إلى بيان كيفية تحول تلك السياسة إلى عبء إقتصادى لا تقوى الدول النامية على تحمله. ويعتمد الكاتب فى هذه الدراسة على مقارنة أداء الإقتصادات المنغلقة التى تهيمن عليها الحكومات، بالإقتصادات المنفتحة على الخارج. وينتهى جيفرى ساكس، من خلال هذا التحليل المقارن، إلى الحجج التى تفسر أسباب إخفاق سياسة التصنيع الحكومى عن بلوغ أهدافها.

